



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم : العلوم التجارية

## الموضوع

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر  
- دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2016-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية  
تخصص مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف:  
قشاري يسمينة

إعداد الطالب:  
علاء الدين سويكي

رقم التسجيل:	...../2018
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

{ وَمَا أُوتِیْتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا

{ قَلِیْلًا

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء : الآية 85



# شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم:

"وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً"

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي يعجز بلاؤه صفة الواصفين، وتفوت آلاؤه عدد العدين، وتسع رحمته كنوب المسرفين، سبحان الله الذي لا تحجب عنه دعوة ولا تحيب لديه طلبه، الذي أعد حنة لعباده الصالحين وحياهم بالتحية والسلام الطيبين فيقول جل شأنه: " تحيتهم فيها سلام آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين " فكان لك كل الشكر. يا فتاح. يا رزاق. يا معين. والصلاة والسلام على رسول أمة أشرف الخلق أجمعين.

كما أتقدم بجزيل الشكر. وأسمى التقدير والاحترام. لأستاذتي " أ.د. / قشاري يسمينة " على قبولها الإشراف علي في هذا العمل وتوجيهاتها السديدة وتصويباتها المفيدة حيث كانت مثالا للعلماء المتواضعين في توجيهاتها ودعمها المتواصل جزاها الله خير جزاء متمنيا لها كل التوفيق والنجاح في مسيرتها العلمية والعملية. وأتوجه بكل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث وتقييمه. وكما لا يفوتني بالذكر أن أشكر. أستاذي الفاضل " بن عبيد فريد " الذي كان لي بمثابة الأخ الأكبر الموجه والناصح طوال مشواري الدراسي الجامعي متمنيا له ولأفراد عائلته الصغيرة والكبيرة العافية والسلامة.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى جميع الأشخاص الذين كانت لهم يد مساعدة في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إلى كل هؤلاء أسمى آيات التقدير والاحترام

## إهداء

بأنامل تحيط بقلم أعياء التعب و الأرق ولا يقوى على الحراك يتكى على قطرات حبر مملوءة بالفرح بيزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجني هنا سأضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغير مجراها وعمق في توسيع مداركي العلمية والعقلية إلى التي أنجبتني وقامت بحمايتي والسهر لأجلي عند مرضي، إلى منبع الأمل الصافي الحنون... والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر، إليك أهدي عباراتي وأزكى تحياتي.. أمي الحبيبة.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أفنى وقته لراحتي، إلى من زرع بنفسه حب الخير، أهديك أجمل كلماتي أبي العزيز " لزهاري سويكي".

إلى من وهبهم الله لنا سنداً في الحياة وجعلهم لي فخراً وذخراً وأناروا لي حياتي بوجودهم شموعاً مضيئة فاهديهم سر حبي أخواتي " بدرة؛ بثينة".

إلى من جمعتني بهم الدراسة والقراءة.

إلى كل من تذكروهم قلبي ونساهم قلبي.

# فارس المحتويات

	المحتويات
-	التشكرات
-	الإهداء
.I	الفهرس
.II	قائمة الجداول
.III	قائمة الأشكال
.IV	الملخص
أ- د	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية
06	مقدمة الفصل
07	المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية
07	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها وأنواعها
07	الفرع الأول: تعريف السياسة المالية
08	الفرع الثاني: تطور السياسة المالية
09	الفرع الثالث: أنواع السياسة المالية
11	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
11	الفرع الأول: أهداف السياسة المالية
12	الفرع الثاني: الأدوار الغير المباشرة للسياسة المالية
13	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها على الاقتصاد
13	المطلب الأول: أدوات السياسة المالية
13	الفرع الأول: النفقات العامة
15	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
17	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسة المالية
17	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
19	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة
20	المطلب الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى
20	الفرع الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
22	الفرع الثاني: السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد
24	الفرع الثالث: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية
28	خلاصة الفصل الأول

	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر</b>
30	مقدمة الفصل الثاني
31	<b>المبحث الأول: ماهية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر</b>
31	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
31	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
32	الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر
33	الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
35	المطلب الثاني: عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي والنظريات المفسرة له
35	الفرع الأول: عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
37	الفرع الثاني: أهم النظريات المفسرة له
38	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
39	الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف
40	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالسياسة المالية
43	<b>المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم</b>
44	المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالمة
44	الفرع الأول: المرحلة الأولى من 1800-1914
45	الفرع الثاني: المرحلة الثانية فترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1944)
45	الفرع الثالث: المرحلة الثالثة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945-1989)
46	الفرع الرابع: المرحلة الرابعة فترة التسعينيات إلى ما قبل الأزمة المالية العالمية
48	المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية
48	الفرع الأول: أثر الأزمة الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
50	الفرع الثاني: العراقيل (معوقات) التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
52	خلاصة الفصل الثاني
	<b>الفصل الثالث: دراسة أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر</b>
54	مقدمة الفصل
55	<b>المبحث الأول: الإطار النظري لأثر السياسة المالية على الاستثمار</b>
55	المطلب الأول: الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر
55	الفرع الأول: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار
56	الفرع الثاني: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار
57	الفرع الثالث: الحوافز الضريبية ومناخ الاستثمار
59	المطلب الثاني: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

60	الفرع الأول: العلاقة بين الضريبة والاستثمار
60	الفرع الثاني: الحوافز الضريبية ومناخ الاستثمار
61	المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2013)
61	المطلب الأول: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر (1990-2013)
62	الفرع الأول: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة 1990-1998
67	الفرع الثاني: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة 1999-2013
70	المطلب الثاني: واقع وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
70	الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (1990-2013)
73	الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
75	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2016
75	المطلب الأول: تقديم النموذج والبيانات المستخدمة في الدراسة
75	الفرع الأول: الصيغة الرياضية للنموذج
76	الفرع الثاني: التعريف بالبيانات المستخدمة
78	المطلب الثاني: تقييم النموذج
79	الفرع الأول: اختبار جذر الوحدة (ADF)
79	الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى OLS
80	الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك
81	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية لأثر النفقات العامة والسياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر
81	الفرع الأول: نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)
82	الفرع الثاني: نتائج طريقة المربعات الصغرى OLS
84	الفرع الثالث: نتائج اختبار التكامل المشترك
86	خلاصة الفصل الثالث
88	الخاتمة العامة
91	قائمة المراجع

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	أثر الأزمة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية	49
(2)	الفرص الاستثمارية الضائعة للبلدان النامية بسبب العراقيل	51
(3)	يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998	63
(4)	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1998-1990	64
(5)	تطورات أسعار الصرف خلال الفترة: 1998-1990	65
(6)	تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 1998-1990	67
(7)	تطورات الإيرادات الكلية خلال الفترة 2009-1999	68
(8)	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2013-1999	69
(9)	تطورات أسعار الصرف خلال الفترة 2013-1999	69
(10)	تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 2009-1999	70
(11)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2013-1990	72
(12)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجمعة للفترة 2013-2002	75
(13)	اختبار جذر الوحدة للاستقرار سلسلة الإنفاق العام والجباية والاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام اختياري ADF و PP	82
(14)	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	84
(15)	نتائج طريقة المربعات الصغرى OLS	85

## قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	(01)
49	حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية 1970-2008	(02)
59	منحنى لافر	(03)
72	يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	(04)
78	رسم بياني للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 1990-2016	(05)
78	رسم بياني للانفاق العام نسبة الى الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 1990-2016	(06)
79	رسم بياني للجباية نسبة الى الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 1990-2016	(07)

عالمه مقلده

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الحديثة نسبيا والتي حجزت لنفسها مساحة مهمة في تفكير وجلب اهتمام معظم دول العالم التي ترى في هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل التنمية والتطور وضرورة للحاق بركب التقدم، وقد ظهر هذا جليا مع مطلع النصف الثاني من القرن الماضي والذي رافقه ظهور لبوادر العولمة خاصة العولمة الاقتصادية التي تميزت بفتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادات المتوالية للتجارة الدولية. إضافة إلى كل هذا فان معظم الاقتصاديين يجمعون على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية والتسويقية للبلدان المضيفة له وذلك باستفادة هذه الأخيرة من المستوى العالي للتكنولوجيا المستعملة في أساليب الإنتاج، خلق فرص الشغل، زيادة الصادرات... الخ. ونتيجة لآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمار فقد وفرت الدول المضيفة كل الإمكانيات بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية على الاستثمار في أراضيها كما عملت جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل مختلف الصعوبات الإدارية التي تساعد على زيادة إقبال المستثمرين الأجانب.

وحتى تتمكن الدول خاصة النامية منها من استقطاب كم هائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، والسياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها. كما وتختلف السياسة المالية ودورها في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، وكعينة من هذه النظم المختلفة اخترنا إجراء دراسة للسياسة المالية في الجزائر ومدى تأثيرها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى حصر نقاط القوة والضعف في كل سياسة.

ومنه ونظرا لأهمية السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تبيننا الإشكالية التالية:

### 1. إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم السياسة المالية بصفة عامة؟ وفيما يكمن دورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل لاختلاف السياسات المالية من دولة إلى أخرى تأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر، وما مدى قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

## 2. فرضيات الدراسة:

- الاستثمار الأجنبي أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور.
- السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الاقتصاد.
- السياسة المالية بعناصرها تلعب دور في حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق عبر الدول.

## 3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري خاصة في دول المغرب العربي وعلى وجه التحديد في الجزائر وذلك لتحقيق التنمية وتكييف اقتصادها مع الاقتصاد العالمي.

## 4. أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

- تحديد أهم مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجلبه.
- التطرق إلى أهم مفاهيم السياسة المالية وعناصرها ودورها في الحياة الاقتصادية.
- تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 5. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وحتى نتمكن من الإلمام بجميع جوانبه فقد استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها من خلال التعرض لطبيعتها، وخصائصها وأبعادها والعوامل المؤثرة فيها. وكذا المنهج التحليلي الذي يظهر في دراسة حالة الجزائر من خلال تحليل الأرقام والبيانات.

أما عن الأدوات المستعملة فقد استخدمنا مجموعة من الكتب الجامعية وبعض المجلات إضافة إلى مواقع الكترونية وكذا الجداول الإحصائية.

## 6. بعض الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى هي أطروحة دكتوراه للطالب قويدري محمد من جامعة الجزائر بعنوان "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" وقد تناول الباحث في هذه الدراسة المتكونة من ستة فصول مادية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول المضيفة والنظريات المفسرة له، كما قام الباحث بتحميل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا مع التعرّيج على واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، أما ما يتعمق بالجانب التطبيقي،

فقد خصص الباحث فصلين لذلك، تناول فيها التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا الجزائر، ثم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه.

- الدراسة الثانية هي مذكرة ماجستير تحت عنوان " السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر- " من إعداد الطالب اريالله محمد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، تهدف هذه الدراسة إلى مدى تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية استقطابه إلى بيئة الجزائر.

- الدراسة الثالثة هي مذكرة ماجستير تحت عنوان " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي- من إعداد الطالبة سالكي سعاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة تلمسان، تهدف الدراسة إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجلبه، وكذا السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الدراسة الرابعة هي أطروحة دكتوراه تحت عنوان " فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ( 2000-2010)" من إعداد الطالب محمد إبراهيم مادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، تهدف الدراسة إلى واقع العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية في الجزائر مع التركيز على واقع السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام في ظل الانفتاح الاقتصادي، حيث تقدم مقترحات لتكييف السياسة المالية في الجزائر بما يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها وتحقيق تعظيم المنافع من ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

- الدراسة الخامسة هي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" من إعداد الطالب ناجي بن حسين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، تهدف إلى تحديد مجموع العوامل التي بإمكانها أن تفسر تطور الاستثمار في الجزائر مع التركيز على المؤسساتية للاستثمار الأجنبي من خلال معرفة مدى تشجيع مناخ الاستثمار الحالي لنمو الاستثمار الخاص ومدى جاذبيته للاستثمار الأجنبي .

7. خطة الدراسة:

وللإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية فقد عمدنا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول يضم كل فصل مجموعة من المباحث والمطالب وذلك على النحو التالي:

في **الفصل الأول** سنتطرق فيه إلى أهم مفاهيم السياسة المالية وذلك من خلال تقديم مفهوم السياسة المالية وتطورها، وكذا سنتناول أدوات السياسة المالية بالإضافة إلى عرض دورها أو علاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية. أما في **الفصل الثاني** سنتطرق فيه إلى أهم المفاهيم الأساسية والأساليب النظرية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا سنتناول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالسياسة المالية.

وأخيرا في **الفصل الثالث** حيث سنحاول فيه الربط بين كل من السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية نظرية وأخرى تطبيقية، حيث سنتناول من الناحية النظرية أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار، وكذا سنتناول عناصر السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما من الناحية التطبيقية سنتناول دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال تقديم بيانات على السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر ووضعها في نموذج رياضي و تحليلي باستخدام نموذج Eviews 7.

# الفصل الأول :

## الإطار النظري للسياسة المالية

## مقدمة

لقد اتسم دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب الكلي تارة وبالتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد تارة أخرى. وهذا ما نلمسه من محطات الفكر الاقتصادي، فاستنادا إلى الفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرينيات من القرن الماضي، نجد أن الدولة كانت تلتزم بالحياة وتترك القطاع الخاص ينشط بحرية تامة، معتمدة في ذلك على دعائم رئيسية تتمثل في كل من: قانون ساري، اليد الخفية لآدم سميث، المنافسة التامة، توازن الميزانية... الخ. وكان يعول على هذه الدعائم للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي عند مستوى التشغيل التام. لكن الأزمات الاقتصادية المتوالية التي عرفها النظام الاقتصادي الرأسمالي، أثبتت أن الفكر الكلاسيكي أصبح غير قادر على إيجاد الحلول فظهرت بذلك تحليلات ومبادئ كينز، والتي كانت على طرف نقيض من سابقتها، وخاصة ما تعلق منها بحيادية الدولة، حيث أكد أن تدخل الدولة في الاقتصاد أمر ضروري لا مفر منه، ويظهر هذا التدخل من خلال السياسة المالية، التي أصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، نظرا للتأثير الهام الذي تتركه أدواتها على اقتصاديات الدول.

إن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية يرمق ذلك الاختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى، كما أنه يلاحظ الاختلاف في أهداف السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساسا بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة.

وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل انطلاقا من المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وأثرها على الاقتصاد.

## المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

تسعى الدولة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة، هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها وأنواعها

إن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث أن هذا المفهوم يعتبر وليد التغيرات الكبيرة في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ أصبحت في الآونة الأخيرة السياسة المالية وسيلة في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد في الحالات العادية والاستثنائية وهذا بتدخلها بوضع سياسة مالية عادية توسعية أو انكماشية على حسب وضعيتها الاقتصادية.

### الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

نظرا للدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم وتعريف السياسة المالية، حيث عرفت على أنها "مجموعة من الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"<sup>1</sup>. كما تعني كذلك دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة والأهمية النسبية لكل منها، وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

من التعاريف السابقة الذكر نصل إلى أن السياسة المالية آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع.

<sup>1</sup>محمود حسين الوادي، مبادئ السياسة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 190

## الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

يمكن القول أن الدولة في أي مجتمع حديث، هي المدير والمنظم لهذا المجتمع، وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع اختلاف في الدرجة والشكل والهدف، وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة، يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية وتتحقق بالتالي الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق فإن دور الدولة قد تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة على النحو التالي:

**أولاً-السياسة المالية المحايدة:** ويطلق عليها مفهوم (الدولة الحارسة) ولقد ساد مفهوم السياسة المالية المحايدة في القرن السابع عشر والثامن عشر عندما سادت أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة.

**ثانياً- السياسة المالية المتدخلة:** اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ضرورة التخلص من مفهوم المالية المحايدة ، وانتشر بدلا عنها مفهوم المالية المتدخلة ( الدولة المتدخلة ) خاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى ( الكساد العالمي سنة 1929 ) ، في نفس الوقت الذي برزت فيه نظرية اقتصادية ( النظرية الكينيزية ) تقوم على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من - الركود الاقتصادي - الذي قد يحدث في أوقات معينة ، حيث يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره المحرك للنشاط الاقتصادي.

**ثالثاً- السياسة المالية الاشتراكية:** و يطلق عليها (السياسة المالية المنتجة) حيث انه مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي السابق، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزاعات نحو التأميم وغيرها، بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية الذي لم يكفي بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد وبدرجات مختلفة، حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة الاشتراكية يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفى تقريبا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>د. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير جامعة محمد بوضياف (المسيلة-الجزائر)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص27

ويفهم من ذلك أن دور الدولة أصبح دورا كاملا في النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا بد أن نشير هنا أن الكثير من الدلائل الحالية توضح أن هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا بالشكل الذي يجعلها تتجاوز السلبيات السابقة وصياغة مفهوم جديد لدورها في النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أنواع السياسة المالية

من أجل أن تحقق السياسة المالية التوازن والاستقرار في الاقتصاد، يجب على الحكومات أن تتخذ قرارات محددة بالنسبة لمستويات ومكونات إنفاقها وإيرادها، وعليها أن تقرر ما إذا كانت ستتبع سياسة مالية توسعية أو انكماشية وما ينشأ عنها من خلق عجز أو فائض ومن هذا نستطيع التفريق بين السياسات المالية التالية<sup>2</sup>:

**أولا- السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز:** وهي تلك السياسات التي تتطوي تحت الفكر الكينزي في إطار زيادة حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وتؤدي هذه السياسات في غالب الأحيان إلى ارتفاع حجم العجز الموازي الذي يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. يتم تمويل هذه السياسات عن طريق مجموعة من الآليات:

- **التوسع في النفقات العامة:** فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة. كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ. وتكون الإعانات الحكومية إما على شكل نقدي أو على شكل بطاقات. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.
- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي، وفيما يتعلق بمن يحمل السندات الحكومية، فإن سداد هذه القروض لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول الأفراد الحاملين لهذه السندات، ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول.

<sup>1</sup> لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول المينا، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى 2017، ص26-ص27

<sup>2</sup> بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 1994-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: مالية دولية، جامعة حسينية بن بو علي الشلف، 2006-2007، ص62.

• **تخفيض الإيرادات الضريبية:** وذلك لبت قوة شرائية جديدة في المجتمع. وهنا يشير علماء المالية العامة إلى ضرورة إتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، إذ أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي. لكن قد لا تؤدي السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة، خاصة إذ أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات. ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدهم النقدية كادخار إضافي.

**ثانياً- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:** يوجد أكثر من أسلوب لتمويل هذا النوع من السياسات المالية وهي في مجملها تتعارض مع السياسات السابقة:

- **زيادة الإيرادات الضريبية:** وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وخاصة وقت التضخم الاقتصادي. وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك. وهنا نقع في المحذور، لأن المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخل المتدنية وليس أصحاب الدخل المرتفعة.
- **تقليص حجم الإنفاق العام:** ويندرج ذلك ضمن الاتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام، إذ يتم تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذلك الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بالنسبة للخدمات التي لا يمكن التخلي عنها. وهذا اعتباراً لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي. وفي هذا الإطار نجد أن برامج التصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد الدولي تجبر السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق العام.
- **التوسع في إصدار القروض العامة:** والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري من قبل الجمهور وبإمكان الدولة أيضاً أن تتبع أسلوب الاقتراض الإجباري.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص.63.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وأدوارها الغير مباشرة

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة من طرف الحكومة. فالسياسة المالية تساهم في تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها.

#### الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

تستهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر، تحقيق أهداف متعددة، تجعل من نشاط الحكومة عملاً متناسقاً مع نشاط الأفراد وتتسجم معهم، وتوحد الأهداف والجهود وأهم هذه الأهداف<sup>1</sup>:

- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية<sup>2</sup>.
- **تحقيق العمالة الكاملة:** السياسة الحكومية تلعب دوراً فعالاً في تحديد مستوى العمالة ومستويات الأجور والأسعار، وتحقيق الاستقرار على المستوى الوطني.
- **تحقيق التقدم الاقتصادي:** زيادة مستوى نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات)، يعتبر مقياساً للتقدم الاقتصادي، وهذا هو هدف النمو الاقتصادي الذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.
- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة.
- **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة.**

لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص.ص 28-29  
محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 190-191

### الفرع الثاني: الأدوار الغير مباشرة للسياسة المالية<sup>1</sup>

للسياسة المالية أدوار غير مباشرة بالإضافة إلى الدور المباشر الذي تلعبه في توجيه الحياة الاقتصادية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية وبالتالي اجتماعية، وتتمثل هذه الأدوار الغير مباشرة في استغلال الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج وتحقيق التوظيف الكامل.

- **دور السياسة المالية في استغلال الموارد الطبيعية :** تساهم السياسة المالية بدور كبير في تشجيع استغلال الموارد الطبيعية ( الأرض ، المناجم ، مساقط المياه ، البترول و الغاز ... ) ، وتشجيع المشروعات والأفراد على الاستثمار فيها، حيث عن طريق السياسة الضريبية يمكن تشجيع استغلال تلك الموارد، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية سواء بالتخفيض أو التدرج، إضافة إلى ذلك يمكن للسياسة المالية أن تستعمل إحدى أدواتها والمتمثلة في الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى استخدام سياسة القروض لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بفوائد مميزة وعلى فترات طويلة .
  - **دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج:** ويظهر دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج من خلال الإنفاق العام حيث يساعد هذا الأخير على تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمواقع المختلفة، ويكون هذا الإنفاق إما عن طريق تقديم الإعانات للمشروعات الخاصة أو القيام بمشروعات عامة تهدف لزيادة الإنتاج. وفي الجهة القابلة قد تؤدي سياسة الإنفاق في سلع وخدمات معينة إلى انخفاض الأسعار مما يولد ضغوطا على الطلب. كما لا ينبغي أن يطغى تشجيع نمو رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري أو المعرفة لأنه سوف يميل إلى تقليل الإنتاج لا إلى زيادته.
  - **دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل:** يعتبر التوظيف الكامل أحد المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية وركيزة أساسية لنجاحها. ونقصد هنا بالتوظيف الكامل توظيف عوامل الإنتاج، وعموما فإن هناك فرضيتين أساسيتين لتتمكن الأنظمة المالية الحكومية من الحفاظ على المستوى الكلي للإنتاج والتوظيف وهما:
- الفرضية الأولى:** يفترض أن الأنشطة المالية الحكومية تستطيع أن تشجع الوحدات الاقتصادية على تغيير إجمالي إنفاقها النقدي على السلع والخدمات.

<sup>1</sup>سلكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، الجزائر، 2010-2011، ص 21.

**الفرضية الثانية:** يفترض أنه بفضل التأثير النقدي الكلي يمكن المحافظة على الإنتاج والتوظيف من الهبوط والمحافظة على الأسعار.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها على الاقتصاد

يمكن القول أن السياسة المالية هي عبارة عن تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة لغرض تحقيق أهداف محددة، معتمدة في ذلك على أدوات معينة يمكن إجمالها في كل من الإنفاق العام، الإيرادات العامة. سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز كل أداة على حدا.

#### المطلب الأول: أدوات السياسة المالية

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها. فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

#### الفرع الأول: النفقات العامة

إن كل مبلغ نقدي ينفقه شخص معنوي عام من أجل تحقيق منفعة عامة في المجتمع يعتبر نفقة عامة، حيث صنفت النفقات العامة إلى عدة أنواع حسب الغاية التي تنفق من أجلها.

**أولاً-تعريف النفقات العامة:** تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقاً لهذا التعريف لا يمكن اعتبار النفقة عامة إلا إذا توفرت فيها الشروط الثلاث التالية<sup>1</sup>:

- مبلغ نقدي
- يقوم بإنفاقه شخص عام
- الغرض منه تحقيق نفع عام

ويمكن من خلال التعريف السابق تحديد عناصر النفقة العامة بمايلي:

الدكتور محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية 10-2010، ص55

- **النفقة العامة مبلغ من النقود:** حتى تكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكل نقدياً أي لا بد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمة<sup>1</sup>.
- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تنفذها الدولة أو هيأتها العامة. فإذا قام شخص ببناء مدرسة أو مسجد لغرض تحقيق نفع عام فإن هذا الإنفاق يعد إنفاقاً خاصاً ولا يعد من قبيل الإنفاق العام. ويعد من قبيل الإنفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع، الأمن، القضاء، التعليم، وبناء المشاريع الاقتصادية ذات صفة تجارية.
- **الغرض من الإنفاق:** لا يكفي تحقيق الشرطين السابقين وهما نقدية الإنفاق العام وصفة القائم بالإنفاق بل يجب إضافة ذلك أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة ويعني ذلك أن مبرر النفقة العامة وجود حاجة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد.

**ثانياً - تقسيمات النفقة العامة<sup>2</sup>:** تقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

- **وفقاً لانتظامها و دوريتها :** تقسم النفقات إلى نفقات دورية (عادية) ، ونفقات غير دورية (غير عادية ) وذلك بحسب انتظامها ، فالنفقات العادية تتصف بالتكرار و الدورية السنوية وتصرف سنوياً و بفترات منتظمة سواء كانت بأقل أو بأكثر من حجمها، حيث تتغير كميتها في كل ميزانية عن الميزانية السابقة أو اللاحقة (كمرتبات الموظفين و نفقات الصيانة والصحة و التعليم) و بالتالي فهي نفقات متكررة في كل ميزانية ، أما النفقات الغير العادية (الغير الدورية) فهي نفقات ثابتة لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فتحدث على فترات متباعدة يصعب التنبؤ بحدوثها كالنفقات الحربية ونفقات الكوارث ... الخ .
  - **وفقاً لأغراضها:** ويسمى أيضاً بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة، فالتقسيم الوظيفي يظهر النفقات العامة حسب الوظائف والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة فيتم تبويب النفقات في مجموعات، تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف.
- نفقات عامة اقتصادية:** وهي النفقات التي تؤدي إلى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية، وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة.

الدكتور مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)، كلية الحقوق-جامعة الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص193  
لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص32

**النفقات العامة الاجتماعية:** وهي نفقات توزع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الطبقات والفئات الاجتماعية بما فيها خدمات الضمان الاجتماعي وأصحاب الدخل المحدودة وضمان الرفاهية الصحية والتعليمية ... إلخ<sup>1</sup>

**النفقات الإدارية:** وهي تلم النفقات التي تهدف لتسيير المرافق العامة من رواتب وأثمان مشتريات الدولة ومستلزماتها الإدارية والمبالغ المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والحيش والتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.

**النفقات المالية:** كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.

• **وفقا لنطاق سريانها:** يعتمد هذا التقسيم على نطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية وإلى نفقات عامة محلية، فالأولى هي النفقات الموجهة لصالح المجتمع ككل وتظهر في الموازنة العامة للدولة كنفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة، في حين أن النفقات المحلية هي التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو محافظة معينة داخل الدولة وتظهر في موازنة الإقليم بغض النظر عن الاستفادة منها وعمن يتحمل عبثها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء.

• **وفقا لآثارها في الإنتاج القومي:** يقوم هذا التقسيم على تقسيم النفقات إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، ويقصد بالنفقات الحقيقية هي تلك النفقة التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي في حين أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي سوى أنها تحول القوة الشرائية بين أفراد المجتمع.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الإيرادات العامة

إن الدول تبحث باستمرار عن الوسائل المالية أو المصادر التي تغطي بها مختلف نفقاتها العامة، وهذه الوسائل تمثل الإيرادات العامة للدولة، والتي تصنف إلى عدة أنواع حسب مصدرها.

**أولا - تعريف الإيرادات العامة:** يقصد بالإيرادات العامة "مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"<sup>3</sup>. وتعرف الإيرادات العامة أيضا بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل

سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص 36<sup>1</sup>  
سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 36-38<sup>2</sup>  
محززي محمد عباس، مرجع سابق، ص 115<sup>3</sup>

تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة. وتعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام<sup>1</sup>.

ثانيا - أنواع الإيرادات العامة: تصنف الإيرادات العامة تبعا لمصادرها إلى ما يلي:

- **الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة:** الإيرادات الأصلية هي ما تحصل عليه الدولة من أملاكها وهي ما تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية. أما الإيرادات المشتقة هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين ... ويشمل هذا النوع كافة أنواع الإيرادات عدا الدومين. ومن الأمثلة على هذا النوع من الإيرادات الضرائب والرسوم والرخص والخ...
- **الإيرادات الجبرية والغير جبرية:** وهذا التقسيم هو من حيث السلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول على الإيرادات. فالإيرادات الجبرية هي تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه (مثل الضرائب، الغرامات والقروض الجبرية). أما الإيرادات غير الجبرية هي تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه، (إيرادات المشروعات العامة، الرسوم، القروض الاختيارية).
- **الإيرادات الإدارية غير الضريبية:** وتأتي من ممارسة الدولة لوظيفتها كحكومة أو هي الإيرادات السيادية (الرسوم، الغرامات، الرخص، الإتاوات). وبشكل عام تؤخذ الإيرادات الإدارية من قبل الحكومة مقابل خدمات عامة ينتفع الفرد منها بصورة مباشرة ... والاقتطاعات من الأفراد تتحدد في حدود تكلفة الخدمة العامة المقدمة أي ما يساوي المنفعة التي يستفيد منها الفرد أو الأفراد.
- **الإيرادات العادية والإيرادات الغير عادية:** الإيرادات العادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية، (دخل الدومين، الضرائب، الرسوم). أما الإيرادات غير عادية هي الإيرادات الاستثنائية، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة (القروض، عملية الإصدار النقدي، الهبات والهدايا ...) <sup>2</sup>.

محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص 481  
محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 492

## المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للسياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات والنفقات العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك.

## الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤثر النفقات العامة في عدة مجالات اقتصادية نذكر منها:

**أولاً-تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل القومي:** إن الإنفاق العام له أثر كبير على توزيع الدخل ويتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب وفي هذا الصدد، إذا كانت ايدولوجية الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب يقع عبئها الأكبر على عائق الطبقات ذات الدخل المرتفعة كالضرائب التصاعديّة وضرائب الشركات والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وكذلك على السلع التكامليّة.

فالدولة إذ تفرض هذه الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفع تحاول التخفيف من الضرائب المفروضة على الطبقات ذات الدخل المحدود بأن تقدم إعفاءات لمستوى معين من الدخل وأن تقلل الضرائب على السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها التي يستهلكها الغالبية العظمى من المواطنين وبنفس الوقت تفرض ضرائب ذات سعر مرتفع على الكماليات التي يقتنيها ذات الدخل المرتفعة، بعد ذلك تقوم الدولة بإنفاق القسم الأكبر من حصيلة هذه الضرائب لصالح الفئات ذات الدخل المحدود عن طريق التوسع في التحويلات الاجتماعية والمساعدات والتوسع في الخدمات المجانية، وهكذا يعمل لصالح المجتمع وتعمل على تقليل الفوارق الطبقيّة<sup>1</sup>.

**ثانياً- تأثير النفقات العامة في الاستهلاك :** يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية كالنفقات العامة التي ترصدها الحكومات لتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس والمستشفيات وشراء السلع الاستهلاكية اللازمة للجيش من ملابس و مواد غذائية وكذلك المبالغ التي ترصدها لشراء السيارات وغيرها من الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح الحكومية، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المحقق أيضا أن هناك بعض النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة واضحة في حجم الاستهلاك الكلي من هذه النفقات

أ.د محمد طاقة، د.هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص.ص 71-72<sup>1</sup>

العامة نفقات حكومية على شراء المواد الطبية والغذائية والملابس للسجون أو لتقديمها للتلاميذ في المدارس أو لتقديمها لأفراد بعض الطبقات الفقيرة.

فضلا عن ذلك فإن هناك أثر محققا على الاستهلاك الوطني نتيجة لما توزعه الدولة من دخول وعلى وجه الخصوص الدخول التي توزع على الطبقات الفقيرة وكذلك نفقات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة وإعانات الزواج والأولاد فهذه الدخول التي ينقلها الإنفاق العام إلى الطبقات المنخفضة الدخل بالإضافة إلى بعض الإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين لتخفيض أسعار بعض السلع الضرورية والتي يترتب عليها زيادة الإقبال على السلع الاستهلاكية لشدة ميل الطبقات الفقيرة إلى الاستهلاك عموما بسبب ظروف معيشتها والإحساس بالحرمان، وهناك اختلاف بين تأثير النفقات العامة على الاستهلاك الوطني في الاقتصاديات المتقدمة وتأثيرها على الاستهلاك الوطني في الاقتصاديات المختلفة<sup>1</sup>.

### ثالثا-تأثير النفقات العامة على الإنتاج: تتجلى هذه الآثار في النقاط التالية:

- تؤدي النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري، تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.
- تؤدي النفقات الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية، إلى زيادة الناتج القومي الجاري وزيادة المقدرة للإنتاجية لرأس المال البشري.
- تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية القومية.
- يؤدي الإنفاق العام على البنية التحتية كالطرق ووسائل النقل والمواصلات والطاقة وتلك التي تمول التقدم التكنولوجي وهي تؤدي إلى خفض نفقة الإنتاج وبالتالي إلى رفع الأرباح وزيادة الناتج القومي.

### رابعا-التأثير في مجال مكافحة البطالة: زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة تؤدي إلى

استحداث وظائف واستيعاب بعض العاطلين عن العمل.

د.عليز غدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص63

## الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

اتضح لنا فيما سبق أن الضرائب تعتبر من أهم مصادر التمويل الحكومي وهذه لأهميتها التي تكمن في كبر حجمها إذا ما تمت مقارنتها لغيرها من مصادر الإيرادات الأخرى بل تكمن هذه الأهمية في مدى تأثير الضريبة على الأوجه النشاط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث أصبحت الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية العامة للدولة والتي تخدمها لتحقيق أهدافها، ولهذا أخذ موضوع الضريبة مكانة هامة في دراسة علم الاقتصاد العام وسوف نتطرق إلى بعض الآثار التي تتركها الضرائب في الاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

**أولاً- أثر الضريبة على الاستهلاك:** إن فرض الضريبة يؤدي بشكل عام إلى تخفيض الاستهلاك وخاصة استهلاك أصحاب الدخل المحدودة لأن اقتطاع جزء من دخلهم على شكل ضرائب يحد من قوتهم الشرائية (الدخل المتاح سوف ينخفض) وهذا يلاحظ حالياً في الدول النامية، حيث تتدنى الدخل واقتطاع جزء كبير من الدخل للإنفاق الاستهلاكي إذ تصل هذه النسبة في بعض الدول إلى 30%، كما أن استهلاك الأغنياء يتأثر بالضريبة ولكن بنسبة ضئيلة، والضريبة تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية والخدمات، فمثلاً فرض الضريبة المرتفعة على بعض السلع يمكن أن يخفض استهلاكها أو يحول دون استهلاك سلعة لصالح أخرى (إحلال سلعة أخرى) كما يعمل تخفيض الضرائب على بعض السلع كالسلع المنتجة محلياً إلى تشجيع استهلاكها<sup>2</sup>.

**ثانياً- أثر الضرائب على الادخار:** يتكون الادخار الوطني على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد والادخار العام الذي تقوم به الدولة، فلكي تقو الدولة بالاستثمارات فإنها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات ويمكن القول أن أثر الضريبة على الادخار العام يكون أثراً إيجابياً إلا أن أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات. حيث يكون المتضرر من ذلك هم الأغنياء لأن بإمكانهم أن يقتطعوا جزء من دخلهم على شكل ادخار، فزيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض ادخارهم أما الفقراء فإن تأثيرهم يكون قليلاً جداً لأن ادخارهم يكون قليل جداً.

د. لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص 70-71

د. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، قصر الصفا، الإسكندرية، 1995، ص 333.

### المطلب الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى

إن السياسة المالية تعتبر أهم وسيلة في يد الدولة للتأثير أو بالأحرى في توجيه اقتصادها، وهذا لكون السياسة المالية لها علاقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، الادخار، الاستثمار، البطالة،....

#### الفرع الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج، وذلك لتأثيرها على مستوى التشغيل، ومستوى الأسعار، ومستوى الدخل الوطني. ويمكن إرجاع أهم مصادر الإختلالات التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي إلى نوعين من الأسباب<sup>1</sup>:

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوى احتكارية تخرج من قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية من بينها أدوات السياسة المالية، وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتقاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

#### الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

##### أولا- عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة):

في هذه الحالة لا يتناسب الطلب الكلي مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.

أما عن طريقة السياسة المالية في علاج هذه المشكلة فيتم عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة،

<sup>1</sup>دراسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006، ص79.

وتستخدم السياسة شقيها الضريبي والإنفاقي، إما على كل حدى أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم مشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات ... الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك يزداد الإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك. وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج<sup>1</sup>.

**ثانيا-زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:** في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض نقدي زائدا، حيث إن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض بالميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة<sup>2</sup>.

طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 205  
وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 224

## الفرع الثاني: السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد

يقصد بالموارد كل من الموارد البشرية وللموارد الطبيعية ورأس المال، وتشمل الموارد الطبيعية، الأراضي الزراعية والمعادن وكافة الموارد الطبيعية الأخرى، ويشمل رأس المال كل الاستثمارات والمباني والآلات المستخدمة في الإنتاج، ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات<sup>1</sup>:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و السلع الاستهلاكية.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

غير أن المشكل المطروح هو تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة، الأمر الذي يستلزم اتخاذ قرارات بشأن ترتيب الأولويات ومنه تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع، ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات، وتوجد سيئتين لاتخاذ هذه القرارات هما<sup>2</sup>:

- جهاز السوق الذي يميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.
- تدخل الدولة الذي يميزه فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

ونظرا لأن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد إما بالمبالغة أو الإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية. وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه موارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية، تعمل السياسة المالية

كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 42<sup>1</sup>  
أمينة عز الدين عبد الله وسهير محمود معتوق، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص 275<sup>2</sup>

في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيهه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد ووحدهات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

وتعمل السياسة المالية على ترشيد استخدام هذه الموارد كأن ترفع من أسعار إستهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، كما تعمل السياسة المالية على اتخاذ إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق ويكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، وهذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين<sup>1</sup>.

● بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.

- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.

- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها

- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.

- الاتفاقيات الحكومية مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

● بالنسبة للمستهلكين: يسعى المنتجون إلى بيع بأسعار عالية عندما يتوفر لهم قدر من السلطة

الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوق تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال

من طرف المنتجين، ولذلك قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين كأن

تقوم الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد

تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين

إعانة مالية (إعانة استغلال).

ومنه نخلص أن السياسة المالية تلعب دوراً إيجابياً في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دوراً هاماً في تغيير أنماط الإنتاج.

- درواسي مسعود، مرجع سابق، ص.ص 85-86<sup>1</sup>

## الفرع الثالث: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية

أولاً-تعريف التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " وسيلة وأداة للتكامل والاستقلال الاقتصادي، كما أنها تلجأ لتقليل الفجوة الاقتصادية ".

كما تعرف بأنها " العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي لا يمكن أن يتحقق حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة وحقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد إلا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقارنا بدور القطاع الزراعي والتقليدي فيه ".

وتلعب السياسة المالية دورا إيجابيا لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذلك تسعى الدولة لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية وتعتمد على المدخرات الوطنية.

فبالنسبة لاستثمار القطاع الخاص، الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال، على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية<sup>1</sup>.

## ثانيا-مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

## 1. الادخار

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري.

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخل المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على التراكات يؤدي إلى تشجيع الادخار، حث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها

– سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 571

وإستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة)<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للادخار الإلجباري والذي يعني سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخل أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

## 2. القروض الداخلية

تشمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإلجباري.

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية لا تترتب عنها أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخل من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي). ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها<sup>2</sup>:

- إنه يعتبر حافظ على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافظا للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أن إعادة التوزيع لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخل المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول

- طارق الحاج، مرجع سابق، ص 206<sup>1</sup>

- سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 59<sup>2</sup>

الحقيقية كالعقارات و تخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، و بالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية.

- استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنظمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر. والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين:

أولاً: درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة.

ثانياً: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

ونخلص في الأخير أن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار وخلق فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار<sup>1</sup>.

### 3. مصادر التمويل الخارجية

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية، تلجأ الدولة إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي، هذا الأخير الذي يعتبر نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى رأس المال الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا. ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة<sup>2</sup>.

- باهر محمد عتلم، المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص312

- درواسي مسعود، مرجع سابق، ص97

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن الحصول بها على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصاً لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أن هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساساً على تدفق الرأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب أن لا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية و ليس بديلاً عنها، لأن التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحياناً كنشوب حرب مثلاً ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

## خلاصة الفصل

إن المنتبغ لتطور السياسة المالية منذ ظهور بوادرها في العصر الفرعوني إلى ما وصلت إليه الآن حتى وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما، لا بد أن يعترف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب (مثلاً) وإعادة توزيعها كأسلوب لإعادة توزيع الثروة، ومن ثم تحقيق ما يسمى بالمساواة والعدالة. كما أن السياسة المالية تشكل أحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة.

تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة، غير أن تحقيق التنمية الشاملة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة قد تعجز الدولة في كثير من الأحيان عن توفيرها محلياً، لذلك غالباً ما تلجأ الدولة للبحث عن أقل المصادر تكلفة لتمويل مشاريعها التنموية، ولعله من بين أهم هذه المصادر يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي سنتناوله في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني:

# الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

## مقدمة الفصل

نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل وكذا تحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير تسعى مختلف دول العالم المتطورة والمتخلفة بدون استثناء لاستقطاب هذا المورد الهام في التمويل. وعلى وجه الخصوص يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية، كون هذه الدول قد اعترفت أخيرا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية وذلك لانخفاض تكلفته نسبيا مقارنة مع أسلوب الاقتراض المباشر الذي يولد مديونية ضخمة لا سبيل للخلاص منها، ولكل هذه الأسباب سنحاول في هذا الفصل التالي التعرف أكثر على هذه الأداة التمويلية من خلال مبحثين نتطرق من خلالهما إلى:

- ماهية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اتجاهات وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الأول: ماهية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وواحد من أكثر أشكال الاستثمار المثير للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية، نظرا لآثار الناشئة عنه للمستثمر نفسه أو لما أمله الدول المستضيفة من تحقيقه لآثار مرغوبة وتحريك عجلة التنمية في اقتصادياتها. وسنحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته وأشكاله وكذا النظريات المفسرة له.

#### المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، كذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته. وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، ثم عوامل استقطابه والنظريات المفسرة له، ومحدداته.

#### الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمارات الدولية تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة أو عدة شركات. وتتدفق الاستثمارات من دولة لأخرى بحثا عن العائد الأكبر والمخاطر الأقل وفق مناخ الاستثمار والمخاطر السياسية والاقتصادية.<sup>1</sup>

هناك الكثير من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتعدد المصادر والاختلافات وطرق الإبلاغ إذ أن هناك أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولكن هناك مجموعة من التعاريف مستخدمة من جهات معتمدة دوليا، نذكر بعضها على وجه الاختصار:

- حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لحصة لا تقل عن 10% من إجمالي الرأس المال أو قوة التصويت. حسب تعريف منظمة OCDE فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10% فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمارا أجنبيا مباشرا، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10%، فإنه في هذه الحالة يعد استثمارا أجنبيا غير مباشر، ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه. فتعتبر

د. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

أستراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثمارا مباشرا على حين نجد النسبة 20% في فرنسا، و 10% في كل من و.م. أ والسويد وألمانيا.<sup>1</sup>

-حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.

- وهناك من يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الاستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث والتطوير ورفع الإنتاجية.

- كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن تحويلات لرؤوس أموال من مستثمر سواء كان فردا أو شركة إلى مشروع أجنبي في دولة مضيضة على أن يمتلك المستثمر الأجنبي رقابة حقيقية على هذا المشروع نتيجة لهذا الاستثمار ويمده بخدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية.<sup>2</sup>

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين أساسيين:

- قدرة التأثير على إدارة المشروع من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويتية تؤهله لتمرير القرارات لتحقيق أهدافه.
- امتلاك المستثمر في دول معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية أو تامة تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج وتكنولوجيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>أطالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس،ص314

<sup>2</sup> د.بلعيد بلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص6.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2001، ص.ص121-

### الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن الإشارة إلى ثلاثة مكونات للاستثمار الأجنبي المباشر:

**أولاً- رأس المال السهمي Equity capital:** وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر وهو عادة 10% وأكثر من رأس مال الشركة، وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر هذا سيطرة معينة على إدارة المشروع.

**ثانياً- الأرباح المعاد استثمارها Reinvested earning:** وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار الأرباح هذه في البلد المضيف.

**ثالثاً- القروض داخل الشركة Intra-company:** وهي المبالغ المتأتية من عمليات الاقتراض والإقراض بين المستثمرين المباشرين، وهم عادة (خارج البلد المضيف) وكذلك الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين الأجانب، وهم عادة الشركات الأم والشركات المنتسبة لها.

### الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال ومن أهم هذه الأشكال

**أولاً- الاستثمار المشترك joint-venture:** الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك في طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، براءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:<sup>1</sup>

- الإنفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص. أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

1. أنعمية أو عيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى 2016، ص161

- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

### ثانياً-المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي wholly owned foreign investment:

وهو ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وعادة ما يكون في شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الخدمي أو الإنتاجي، غير أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي كثيراً ما تردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها بينما يرى البعض الآخر ونتيجة للتطورات العالمية الحالية، أصبحت الدول تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر وبصيغة الملكية الكاملة لكونها ورقة رابحة في عملية تشجيع تدفق الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب.

إن هذه الاستثمارات تحقق الحرية الكاملة للشركات المتعددة الجنسيات في إدارة هذا النشاط الإنتاجي، السيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها، وذلك يعني أرباح أكثر وتكاليف أقل، كما أن المهمة تكون سهلة في تنفيذ سياسات التوسع التي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة الأم. أما بالنسبة للدول المضيفة، فإن الحجم الكبير الذي تمتاز به المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تمنحها مزايا عديدة مثل رأس المال الكبير الذي ينفق ويتدفق إلى الداخل، وعملية إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع أو الخدمات التي يقدمها مع زيادة الصادرات إذا كان المشروع موجه نحو الإنتاج لغرض التصدير، فضلا عن ذلك يعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل شكل في مجال نقل التكنولوجيا مقارنة مع الأشكال الأخرى، كما أن فرص العمل التي يتيحها تكون أكبر.<sup>1</sup>

### ثالثاً-الاستثمار الخاص في المناطق الحرة Free Economic zones:تسعى معظم دول العالم

إلى جلب الاستثمارات باعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصاداتها، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة وذلك لما تقدمه

<sup>1</sup> - أ.نعيمة أو عيل، مرجع سابق، ص20.

تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية أو الجمركية وعمالة رخيصة نسبياً تمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر.

رابعاً- مشروعات عمليات التجميع **Assembly operation project**: وقد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث تصير منتجا نهائياً، وفي معظم الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين والصيانة مقابل عائد يتفق عليه، ولعل أبرز المشروعات المقامة وفق هذا النمط، مصانع السيارات والجرارات والشاحنات. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، و قد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

إن تشجيع الاستثمار يشكل تحدياً رئيسياً في التنافس العالمي على الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون استقطابه إلى الدولة المضيفة شيء بغاية الصعوبة، حيث يعتبر من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي سيقوم فيها استثماره أن تكون هذه البلدان ذات استقرار اقتصادي وسياسي وقانوني. وتعتبر نظرة العلماء إلى فكرة الاستثمار الأجنبي من حيث استفادة الدولة المضيفة مختلفة حيث يميز نظريتين هما: النظرية التقليدية والحديثة، والتي سنتطرق إليهما من خلال مطلبنا هذا.

#### الفرع الأول: عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر موضوع عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي سيقوم فيها استثماره، وقد أثبتت التجربة أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسي واقتصادي وقانوني، وأن الأسواق المفتوحة وقلة اللوائح التنظيمية وتسهيلات البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج تمثل عوامل أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها. ويمكننا تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات: العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، والعوامل القانونية.

- أ.نعيمه أو عيل، مرجع سابق، ص.ص 20-21

أولاً-العوامل الاقتصادية: حيث تمثل هذه العوامل النصيب الأهم من درجة استفادة دولة دون دولة أخرى من الحصول على الاستثمار الأجنبي. ومن بين أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: ويقصد بذلك تلك الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي والغير مغلقة، الأمر الذي يسهل من حركة التبادل التجاري، وكذا من حركة عوامل الإنتاج التي تشغل بال المستثمر الأجنبي من حيث درجة وفرتها وكفاءتها.
- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: حيث يفضل المستثمر الأجنبي الاقتصادات ذات المركز التنافسي القوي، وهذا ما يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أي ظروف خارجية وامتصاصها.
- قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه: ويمكن قياس هذا العامل من خلال مجموعة من المقاييس أهمها:

- معدل زيادة الناتج الوطني: حيث أن زيادة معدل الناتج الوطني سوف يساهم في خلق رغبات جديدة مما سيستدعي جذب الاستثمارات الأجنبية لإشباع هذه الرغبات.
- معدلات نمو عناصر الإنتاج: هذه المعدلات تساعد كثيراً على التقدم والتخصص الإنتاجي المتعامل به في السوق العالمي، فازدياد الكثافة السكانية مع ارتفاع نسبة التعليم سوف يزيد من المهارة والكفاءة والتخصص في السلع كثيفة العمل.
- شروط التجارة: حيث أن تحسن شروط التجارة خاصة منها الخارجية سوف يساعد الدولة على تحسين مركزها التجاري من خلال زيادة الصادرات وهذا ما سيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً-العوامل السياسية: إن للعوامل السياسية كما للاقتصادية دوراً مهماً في التأثير على مدى جذب الاستثمارات الأجنبية لبلد دون الآخر، فدرجة الاستقرار السياسي مثلاً تنعكس على مدى الاستقرار الاقتصادي مما يشجع إقبال المستثمرين الأجانب. إضافة إلى طبيعة ومدى جودة العلاقات السياسية ما بين الدولة المضيفة والدولة المصدرة للاستثمار، كما أن لطبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه كل دولة تأثيراً واضحاً على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية مثلاً توفر الأمان لرأس المال الأجنبي وتتميز سياستها بالوضوح والالتزام بتنفيذها مما يكسب المستثمر الأجنبي ذلك الشعور بالأمان على استثمار أمواله

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة العامرية، الطبعة الأولى 2006، ص 87

في هذه الدولة، عكس الدولة التي تتبع النظام الدكتاتوري قد يتعرض المستثمر فيها للخطر والتهديد في أي لحظة.

ثالثاً-العوامل القانونية: وتتمثل في:

- الأنظمة القانونية: تلك الأنظمة التي تحدد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه الاستثمار، القطاعات الاقتصادية المسموح فيها بالاستثمار، القواعد الخاصة بدخول المستثمر الأجنبي إلى غير ذلك من الأنظمة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
- الحماية القانونية: خاصة تلك الحماية من المخاطر غير التجارية والسياسية، كخطر التأميم وخطر نزع الملكية والمصادرة والتجميد، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن الحروب والإضرابات.<sup>1</sup>
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تفصل النزاعات خاصة تلك التي تحدث بين المستثمر الأجنبي والجهات الحكومية وذلك من حيث درجة التعقيد والتأخير في فصل هذه النزاعات، حيث أن هذا الأمر من العوامل التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في هذا البلد.

الفرع الثاني: أهم النظريات المفسرة له

إن نظرة العلماء إلى فكرة الاستثمار الأجنبي من حيث استفادة الدولة المضيفة مختلفة، حيث نميز نظرتين: النظرية التقليدية والحديثة.

أولاً-النظرية التقليدية: يرى الكلاسيك بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي دائماً لفائدة الشركة الأجنبية وليس لفائدة الدولة المضيفة حيث يستندون في ذلك على ما يلي:<sup>2</sup>

- تقوم الشركات الأجنبية بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن استثماراتها إلى البلد الأم بدلاً من إعادة استثماره في الدولة المضيفة.
- تقوم الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مع متطلبات التنمية بالدولة المضيفة.
- منتجات الشركة الأجنبية قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتواءم مع متطلبات التنمية الشاملة في الدول المضيفة.

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص.ص89-90.

<sup>2</sup>- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص14.

- مساهمتها في خلق ما يسمى بالطبقة الاجتماعية من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيراتها من الشركات الوطنية.
  - خلقها للتبعية السياسية من خلال ممارسة الضغوط على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة.
- ثانيا- النظرية الحديثة:** حسب هذه النظرية فإنه توجد مصلحة مشتركة ما بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، وكل طرف منهما يحاول تحقيق مجموعة من الأهداف وتحقيق هذه الأخيرة يتوقف إلى حد بعيد على السياسات والاستراتيجيات التي يتبناها كل طرف، ويرى أصحاب النظرية الحديثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد على:

- الاستفادة من الموارد البشرية المحلية في الدول المضيفة وتدريبها وجعلها كفئة، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المضيفة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال خلق أسواق جديد للتصدير.
- نقل التقنيات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج، التسويق ...

من خلال عرض وجهتي نظر المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الحديثة يظهر لنا أن أصحاب النظرية الحديثة هم الأقرب إلى الواقع وهذا ما تؤكد تنافسية الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها من خلال منحها للتسهيلات المختلفة والامتيازات المتعددة للمستثمر الأجنبي، لكن بالرغم من ذلك لا يجب أن ننسى أن هناك دائما تعارض ولو جزئي بين أهداف الطرفين، وفي هذا الشأن يرى كل من زينوف Zenoff ونيجاندي Negandhi و باليجا Baliga أنه :<sup>1</sup>

➤ على الدول المضيفة فرض شروط معينة على الشركة الأجنبية لكي تزيد من فرص العمالة، المساهمة في تنمية الموارد البشرية، القيام بسلسلة من البحوث والتطوير في مجال الإنتاج والبيع، تشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار، تنمية الموارد المحلية واستغلالها وتحسين المنتجات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات.

<sup>1</sup>- المرجع السابق مباشرة ، ص 16.

➤ على الشركة الأجنبية أن تطالب الدولة المضيفة بالحد من الإجراءات البيروقراطية، توفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية، تحسين شروط والقوانين الخاصة بالعمل، وتخفيض الرقابة على النشاط الإنتاج، التسويقي، وغيرها من الأنشطة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية في المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

### الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف

يتأثر أي نشاط استثماري مهما كانت طبيعته بمجموعة من العناصر المتداخلة والمتشابكة التي تتفاعل فيما بينها لتخلق دافعا للإقبال على الاستثمار في أي بلد أو الانصراف عنه ونعني بتلك العناصر المحددات التي تؤثر في مسار هذه الاستثمارات وأهمها:

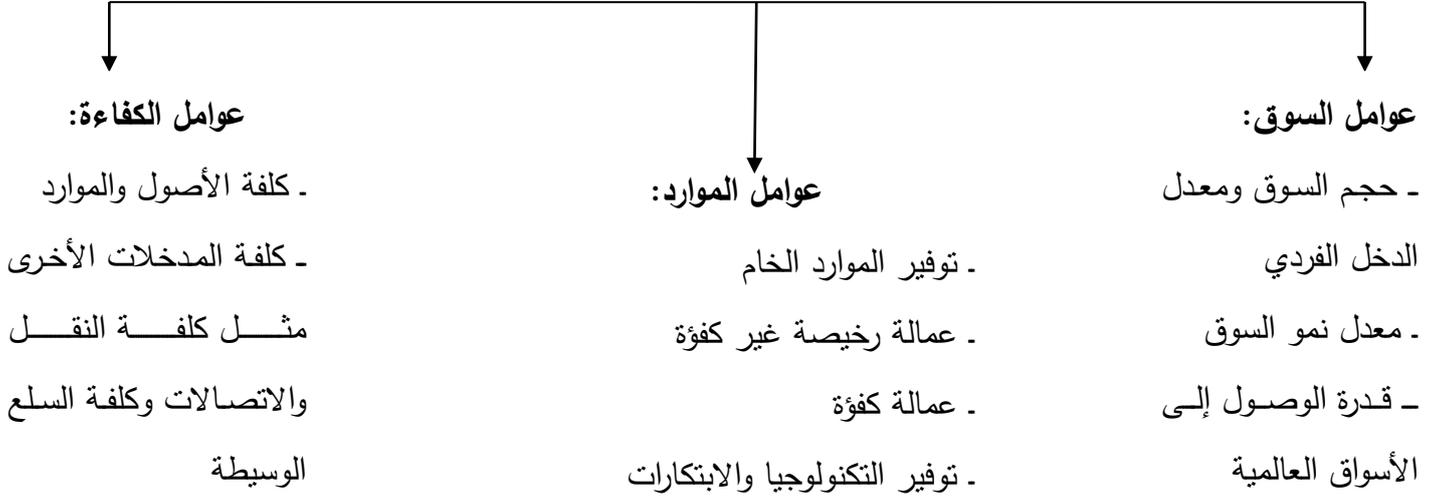
- **الاستقرار السياسي:** إن المحيط السياسي يؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، لأن وجود نزاعات سياسية من تعاقب للحكومات وانقلابات وحروب أهلية يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب.
- **الجانب الاقتصادي:** يعتبر هذا الجانب أساسيا ومهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يتحدد بعدة عوامل: عوامل السوق، عوامل الموارد، عوامل الكفاءة، فكلما كانت هذه العوامل المساهمة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي كلما أدت إلى استقطاب أكثر للمستثمرين الأجانب، ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 17.

- د. لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص. 133-134.

الشكل رقم 01: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



المصدر: عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004، ص4

- **واقع الدولة المضيفة من الاتحادات الاقتصادية:** هذا الجانب ذو أهمية كبيرة لأن هذا الموقع سيسهل عملية اقتحام المستثمر الأجنبي لأسواق الدول المنضمة لهذه الاتحادات وهذا لوجود مبدأ حرية التبادل التجاري بين دول الاتحاد.
- **الجانب التشريعي:** إن استقرار وتوحيد المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات الاستثمار وتوحيد القوانين لتسهيل الإجراءات المرتبطة بها يعتبران المدخل الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية. فعدم وجود قانون شامل للاستثمار وتعثر أحكامه في قوانين مختلفة يطرح عددا من المشكلات تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمة للاستثمار فهما صحيحا، بالإضافة إلى أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق القانون يؤدي إلى مفارقات في التطبيق تنطوي في بعض الحالات على تمييز مجحف، ولهذا فالأهمية من وجود القانون هو التطبيق الفعلي لهذا القانون.
- **الجانب الاجتماعي والثقافي:** تعتبر عملية إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف من أهم الاعتبارات في جذبها خاصة إذا تعلق الأمر بالنقابات، لأن الصراعات النقابية تؤثر بشكل مباشر في عملية جذب الاستثمار الأجنبي.
- **الموقع الجغرافي:** إن الموقع الجغرافي للبلد المضيف يعتبر عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي لأنه يعمل على تخفيض تكاليف النقل وتكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة لمتطلبات المشروع.

لكن التجربة العملية قد أثبتت أن مجرد توفير هذه العناصر لا يعني بالضرورة ضمان لنجاح العملية الاستثمارية، لأنه توجد مشروعات استثمارية ناجحة أخرى متعثرة في نفس البلد وفي نفس الظروف المحيطة بالمشروع، إذن الأمر يتعلق بالجهود التي يبذلها المستثمر ضمن الوضع السائد في البلد المضيف وبمدى قدرته على إدارة استثماراته بموضوعية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالسياسة المالية

إن السياسة المالية تتمثل في دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وبرنامج عمل تخططه وتنفذه باستعمال إيراداتها العامة ونفقاتها العامة وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البرنامج المسطر فيما يخص كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال هذا يظهر واضحا أن السياسة المالية تستعمل الإيرادات العامة والنفقات العامة كوسيلتين لتحقيق أهدافها. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن للسياسة المالية أدوات تتمثل أهمها في الإنفاق العام والجبائية والقروض.

• **الإنفاق العام:** يعد الإنفاق العام محركا للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي.<sup>2</sup> تؤثر البنية التحتية للبلد المضيف الطرق، المطارات، شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والمرافق الخاصة بها، توافر الطاقة، وكفاءتها تأثير كبير على تكلفة الإنتاج والنقل وكفاءتها، ولذا يتعين على الدول أن تسعى للحفاظ على تملك الموارد في صورة حديثة وخالية من العيوب لكي تعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي فالدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأخرى، وتتكون البنية التحتية أيضا من الخدمات الضرورية لدعم عمليات التصنيع، وتشمل تلك الخدمات التي تقدمها مكاتب القانون والتأمين والمحاسبة والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار إلى جانب مرافق النقل البري والجوي. كما يجب أن تتوفر المواد الخام وغيرها من مستلزمات التصنيع بكميات كافية وبأسعار تنافسية، ومن المهم في ذلك السياق تكوين علاقات

<sup>1</sup> زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص.ص 135-136.  
<sup>2</sup> لطيفة كلاخي، مرجع سابق، ص. 137.

مستمرة ومضمونة مع الموردين المحليين، فوجود شركات توريد محلية وخدمات محلية قوية يساهم في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بل ويستفيد منها أيضا.

• **حجم طلب السوق:** إن حجم طلب السوق مرتبط بالنمو الاقتصادي للبلد. يعد حجم السوق الخاص بالبلدان المضيفة أحد أهم العوامل المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، حيث أن حجم السوق الواسع والكبير وكذا احتمالات نموه من شأنهما أن يعززان من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد. ويقاس حجم السوق الواسع بمدى ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيه وعدد السكان (المستهلكين) المكونين له، إذ يؤثر المعيار الأول على مستوى الطلب المحلي الجاري، أما المعيار الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي احتمالات نموه المستقبلية. وفي هذا الصدد فلقد بينت بعض الدراسات الميدانية العلاقة القوية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي كمقياس أيضا لحجم السوق في الدول المضيفة وبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاع نسبة الناتج أو الدخل الوطني يعبر عن ارتفاع فرص التقدم والنمو في الاقتصاد الوطني مما يفسر أيضا زيادة الحاجات الاستهلاكية وتعددتها، وبالتالي قد يشكل حافزا لتوطن نشاطات المستثمرين الأجانب وأخذ حصة من السوق المحلي بتلبية جزء من هذه الحاجات خاصة إذا كان هذا السوق يحتوي على طبقة وسطى معتبرة على اعتبار هذه الأخيرة غالبا ما يصدر عنها مستويات مرتفعة من الطلب قصد الاستهلاك.<sup>1</sup>

• **الضرائب:** مما لا شك فيه أن الاستثمارات الأجنبية تنتقل من بلد لآخر سعيا وراء الربح، ولأن الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح فإن انخفاضها في بلد معين يعتبر ميزة ضريبية تجذب الاستثمارات الأجنبية إليه، وعليه فإن ارتفاع الضرائب في بلد معين يؤدي إلى ابتعاد الاستثمارات الأجنبية عنه، بل قد يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج إذا لم توجد معوقات قانونية أو إدارية تمنعها من ذلك. ومن ثم فإن السياسة الضريبية يمكنها أن تؤثر بشكل فعال في تدفق الاستثمارات نحو البلدان النامية، فقد تحدث هذه السياسة آثار سلبية وإيجابية تضيق أو توسع من مدى انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان المضيفة.<sup>2</sup>

تتنوع الحوافز الضريبية التي تمنحها تشريعات البلدان المستقبلة للاستثمارات الأجنبية لتحفيز هذه الاستثمارات للعمل داخل البلاد وفق التوجهات والقواعد التي تتضمنها هذه التشريعات، وتمنح هذه

<sup>1</sup> - كيداني سيدس أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 2012-2013، ص17  
<sup>2</sup> - عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013-2014، ص.ص172-173.

الحوافز للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمنح أيضا للمستثمرين الوطنيين لتحفيزهم على استثمار أموالهم داخل البلاد بدلا من استثمارها في الخارج. لقد لجأت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى الحوافز الضريبية لتحقيق بعض الأغراض الاقتصادية والتي من أهمها تشجيع الاستثمار والادخار. والحوافز الضريبية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار. لأن الحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز. وإذا كانت الحوافز الضريبية ذات أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أنه يتعين على البلدان النامية أن توازن بين حاجتها لهذه الاستثمارات للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وبين ما يتطلبه تشجيعها من حوافز ضريبية، ويجب على الدولة ألا تقدم الحوافز الضريبية إلا إذا كانت في حاجة ملحة للاستثمارات الأجنبية، وكانت على يقين من أنها سوف تستفيد منها أكثر مما ضحت في سبيله وإلا كانت المحصلة النهائية هي الخسارة، فقد يؤدي إلى كثرة عرض رأس المال الأجنبي ويفيض عن الحاجة فينقص عائده رغم هذه المزايا والحوافز الأمر الذي يضطره إلى الهروب من الدولة المستوردة والانتقال إلى بلد آخر دون أن تستفيد منه الدولة.<sup>1</sup>

• **المدىونية العمومية:** إن السياسة المالية لدولة ما غالبا ما تظهر ملامحها في موازنتها العامة، ومن خلال رصيد الموازنة العامة يمكن أن نلاحظ توجه سياسة الدولة المالية هل هي سياسة إنفاقية توسعية، أم هي سياسة تقشفية انكماشية؟ وهل هناك عقلنة وترشيد للإنفاق العام أم لا؟ فكلما كان العجز مستقلا وهيكليا كلما أثر ذلك على توازنات الموازنة للدولة من ناحية الإنفاق والإيرادات والذي سينعكس لا محالة على التوازنات الاقتصادية الكلية للبلاد، فاستفحال العجز من الممكن أن يؤدي إلى زيادة المدىونية الخارجية Debt لتغطيته، أو إلى أكثر من ذلك الرفع من معدلات الضرائب، وهذان العاملان من شأنهما أن يؤثرتا سلبا على قرار الاستثمار لشركة أجنبية وبشكل واضح، كما يمكن أن يكونا عاملا منفردا للشركات الأجنبية المتواجدة. لقد بين Cohen 1993-

<sup>1</sup> - داودي محمد، السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002، ص 89.

1995 أيضا أن ارتفاع معدلات المديونية الخارجية من شأنه أن يخفض من معدلات الاستثمار الخاص ومن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية نتيجة أثر غياب الدفع ويفسر Krugman 1988 هذا الأثر بأن تراكم المديونية يدفع بالأعوان الخاصة إلى توقع ارتفاع الضغط الجبائي مما يقودهم إلى خفض إنفاقهم الخاص، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص ككل .

### المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله. فقد اتجهت الدول الكبيرة خاصة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية، وانصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي احتاجها دولها. لذلك انتهجت بعض الدول النامية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفعها إليها مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث بادرت إلى جلب واستقطاب الاستثمار من خلال جملة من القوانين والإجراءات لتجنب الصعوبات والعراقيل الإدارية. حيث سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم والعراقيل التي يمكن أن تواجه من خلال مطلبين.

#### المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم

يمكن إرجاع تاريخ الازدهار الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، حيث ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة وما صاحبها من زيادة في حجم ونوعية المنتجات إلى اتساع التجارة، وإلى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا. حيث كانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة للدولة الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة.

ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله ويمكن إيجاز تلك المراحل فيما يلي:<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: المرحلة الأولى من 1800-1914

حيث سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة، وهذا راجع لعدة أسباب:

<sup>1</sup>سالكي سعاد ، مرجع سابق، ص112.

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رأس المال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدولة المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

ولذلك فقد اتجهت الدول الكبيرة خاصة الاستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الاستثمارات، كانت تقوم بها شركات استعمارية. وانصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك توجه حوالي 3/2 من رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكة الحديدية ومرافق البنية التحتية، وكان الاستثمار آنذاك استثمارا خاصا لعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

### الفرع الثاني: المرحلة الثانية فترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1944)

وقد تميزت هذه الفترة بتراجع كبير في الاستثمار الأجنبي وترجع أسباب ذلك التراجع إلى:<sup>1</sup>

- ظروف الحرب والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص.
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة.

وقد تميزت هذه الفترة بتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعدم مشاركتها في الحروب، وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر. أما عن تركيز الاستثمارات الأجنبية آنذاك فكان منصبا على الاستثمارات النفطية وبناء السكك الحديدية.

### الفرع الثالث: المرحلة الثالثة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945-

1989):

لقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ازدهارا كبيرا خاصة بعد منتصف الخمسينات، كما نمت وازدهرت التجارة العالمية أيضا، حيث سعت الشركات الأجنبية للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية.

<sup>1</sup>سالكي سعاد ، مرجع سابق، ص.ص113.

كما تجدر الإشارة إلى أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية بريتن وودز لم يكن لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وإنما لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان المدفوعات. إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصا من سيادتها السياسية والاقتصادية. ولعبت الاستثمارات الخاصة دورا ضعيفا في الاقتصاد الدولي خلال فترة الخمسينات مقارنة بالفترات الماضية، غير أنها بدأت تستعيد قوتها في أواخر الستينات، وأصبحت تسيطر على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينات.

إضافة إلى أنه وفي فترة السبعينات تراكمت عوائد النفط لدى الدول المصدرة له، أخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في البنوك الأجنبية، مما جعل القروض البنكية تحتل الصدارة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: المرحلة الرابعة فترة التسعينيات إلى ما قبل الأزمة المالية العالمية

لقد تميزت هذه الفترة بتقلص مساعدات التنمية الرسمية للدول النامية بسبب القيود المفروضة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينيات. وأصبح الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التمويل الخاص ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق. حيث زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من 24.3 مليار دولار عام 1990 على 185.4 مليار دولار عام 1999، أي بمعدل النمو قدره 66.3%، ومثل ما نسبته 70.1% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام 1999، بعد أن كانت نسبته 24.5% فقط عام 1990. أما نسبة الاستثمار الأجنبي على إجمالي التدفقات الخاصة فقد بلغت 57.5% عام 1991، وانخفضت في عامي 1992 و1993 وذلك نتيجة حالة الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة والمصدرة لهذه الاستثمارات، إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى وبلغت 84.6% عام 1999 ممثلة بذلك المصدر الأكبر للتمويل في الدول النامية، هذا وقد تراجعت هذه النسبة إلى 69.2% عام 2000.

أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهد ارتفاعا نسبيا للسنة الثالثة على التوالي حيث بلغت نسبة 38% في سنة 2006، فوصل حجمها إلى 13.6 مليار دولار وهذا المبلغ قارب الرقم القياسي البالغ 14.11 مليار دولار الذي تم تسجيله عام 2000، وقد مس نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 فئات الاقتصاد الثلاثة وهي: اقتصاديات البلدان المتقدمة،

<sup>1</sup>المرجع السابق مباشرة، ص 114.

واقصاديات البلدان النامية، والاقتصاديات الانتقالية في بلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وحسب نفس التقرير فإن ما نسبته 50% قد حصلت عليه الدول النامية وحدها من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما زادت نسبة 45% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة، وهذه النسبة تجاوزت كثيرا النسبة التي سجلت في السنتين الأخيرتين، إذ بلغ حجم هذه التدفقات 875 مليار دولار، و379 مليار دولار في البلدان النامية ( أي بزيادة قدرها 21% عما كانت عليه عام 2005)، وما قدره 69 مليار دولار في البلدان الانتقالية (أي بزيادة قدرها 28%).<sup>1</sup>

كما أشار نفس التقرير إلى تزايد حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا حيث قدر ب 36 مليار دولار في عام 2006، وهو ما يشكل ضعف المستوى الذي بلغه في عام 2004، ويعزى ذلك إلى الزيادة في الاهتمام بالموارد الطبيعية، وتحسن آفاق أرباح الشركات، ووجود مناخ ملائم بدرجة أكبر للأعمال التجارية.

أما عن دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا فقد سجلت هي الأخرى تصاعدا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ مستوى 200 مليار دولار، وتعتبر الصين وهونغ كونغ أكبر ملتقيين للاستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة.

في حين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ما قيمته 69 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا كبيرا عن مستواها للسنتين السابقتين.

أما حصة الأسد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقد حصلت عليه الدول المتقدمة، حيث وصلت إلى 875 مليار دولار أي بنسبة 45% من مستواها في السنة السابقة، حيث وعلى سبيل المثال سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية انتعاشا قويا لتصل إلى 175 مليار دولار في عام 2006، حيث سجلت مستويات قياسية من التدفقات في قطاع الصناعة الكيماوية، أما عن دول الاتحاد الأوروبي فقد سجلت ما قيمته 531 مليار دولار.

وحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ارتفاعا بمعدل 19.4% بقيمة 96.5 مليار دولار عام 2008، وذلك مقارنة بما قيمته 80.8 مليار دولار عام 2007، كما أشار نفس التقرير إلى أن التدفقات الوافدة على الدول العربية تمثل 5.7% من

<sup>1</sup>سالكي سعاد ، مرجع سابق،ص115.

الإجمالي العالمي البالغ 1.7 تريليون دولار، و15.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 620.7 مليار دولار.

وللاشارة فقد شهدت حصة الدول العربية من التدفقات العالمية تذبذبا خلال الفترة الماضية، حيث ارتفعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2005 إلى 4.9% ثم تراجعت إلى 4.1% عام 2007 قبل أن تعاود الصعود بقوة إلى 5.7% عام 2008<sup>1</sup>.

كما يشير التقرير في ختامه إلى توقع الاتجاه التصاعدي للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأن يتواصل هذا التصاعد في عام 2007 وما بعده، إن يكن ذلك بمعدل أبطأ إلى حد ما عليه في عام 2006. وفي دراسة الأونكتاد الاستقصائية لأفاق الاستثمار العالمي أبدى ما يزيد عن 63% من الشركات عبر الوطنية المجيبة على الاستقصاء نقاؤلا بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى الفترة 2007-2009.

### المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية

انتهجت بعض الدول النامية (كالجزائر، تونس، المغرب، مصر...) في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار من خلال إصدار جملة من القوانين و الإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات و الحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والرفع من الصعوبات والعراقيل الإدارية.

### الفرع الأول: أثر الأزمة الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

لقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذبذبا واضحا من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث تراجعت أحجام هذه الاستثمارات بشكل مذهل حيث قدرت في العام 2007 بـ 01 مليار و 979 مليون دولار لتتراجع إلى 1 مليار و 697 مليون دولار عام 2008 بنسبة 14% لتصل إلى أقل من 01 مليار و 200 مليون دولار عام 2009 لتبدأ بالعودة تدريجيا سنة 2010 حوالي مليار و 400 مليون دولار. وحسب معطيات أولية لحوالي 96 دولة فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة سجلت تراجعا بنسبة

<sup>1</sup>سالكي سعاد، مرجع سابق، ص.ص 116-117.

44% في الثلاثي الأول سنة 2009 مقارنة بنفس الفترة من العام 2008، كما أن هذه الأزمة غيرت قوانين اللعبة، حيث أصبحت اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه إلى الدول النامية والدول المتحولة حيث وصلت هذه التدفقات إلى 43% عام 2008، وهذا ما يفسر تراجع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة حيث سجلت نسبة 29% فقط خلال نفس الفترة. كما حصلت أفريقيا الغربية على حصة الأسد بتدفق بلغ 63% مقارنة بالعام 2007 وارتفعت بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وشرق آسيا إلى 17%. أما فيما يخص آسيا الغربية فقد سجلت ارتفاعا للسنة السادسة على التوالي. أما في أمريكا اللاتينية وفي الكاريبي فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 13%. ومع ذلك فإنه وفي علم 2009 تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم.

جدول (1) : أثر الأزمة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية (الوحدة: مليار دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			الإقليم الاقتصادي
معدل النمو	2008	2007	
<u>14.5</u> % -	<u>1658.5</u>	<u>1940.9</u>	العالم
<u>25.3</u> % -	<u>1001.8</u>	<u>1341.8</u>	الدول المتقدمة
<u>7.2</u> %	<u>549.1</u>	<u>512.2</u>	الدول النامية
34.6 %	72.0	53.5	إفريقيا
9.4 %	139.3	127.3	أمريكا الجنوبية والكاريبي
1.9 %	337.8	331.4	آسيا وأوقيانوسيا
14.1 % -	61.4	71.5	غرب آسيا
6.4 %	275.2	258.7	جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا
<u>23.8</u> %	<u>107.6</u>	<u>86.9</u>	الدول المتحولة

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 68.

أما عن حصة الدول العربية كجزء من الدول النامية فنلاحظها من خلال الشكل التالي

الشكل (2) : حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية 1970-2008 (%)



المصدر: تقرير الصندوق العربي.

الفرع الثاني: العراقيل (معوقات) التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية<sup>1</sup>

هناك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً-معوقات سياسية واجتماعية: وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات في بعض الدول وعلى سبيل المثال ما يحدث في المنطقة العربية الآن.

ثانياً-معوقات في البنية التحتية: وتتمثل في نقص الهياكل الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمياه والكهرباء والطاقة والاتصالات ...

ثالثاً-معوقات مالية: وتتمثل في صعوبة الحصول على التمويل الكافي، وارتفاع سعر الفائدة، القروض الممنوحة للمشروعات الصناعية والتضارب في السياسة الاقتصادية والاستثمارية.

رابعاً-معوقات إدارية وتنظيمية: وتتمثل في قدرة الجهاز الإداري على تفهم مشاكل الاستثمار ووضع الحلول المناسبة لها بسبب الروتين والبيروقراطية وكثرة الإجراءات الحكومية وتعقيدها عند استخراج تراخيص الاستثمار، ووجود أكثر من جهة مشرفة على الاستثمار وضعف مستوى الخدمات التسويقية.

خامساً-معوقات قانونية: وتتمثل في فقدان قانون موحد ومنظم للاستثمارات في بعض الدول النامية وعدم وضوح نصوص أنظمة وقوانين الاستثمار في دول أخرى.

<sup>1</sup>سالكي سعاد ، مرجع سابق، ص119.

سادسا-معوقات تعود إلى المستثمر: وتتمثل في ضعف المقدرة الاستثمارية لدى المستثمر العربي بالخصوص من حيث الخبرة والتجارب الاستثمارية والقدرة على إدارة المشروع بنجاح.

واستنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة خارج قطاع المحروقات، أغلبها من الدول الأوروبية من بينها: فرنسا، إسبانيا، ألمانيا. أعطى المستثمرون أهم العراقيل التي تجعلهم يترددون في الإقبال على الاستثمار في الدول النامية ومن أهمها:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- عوائق بيروقراطية كبطء العمل الإداري، وتفشي الرشوة وغيرهما.
- عدم توفر ثقافة اجتماعية تتلاءم مع ثقافة المستثمر الأجنبي.
- عدم وجود نظام قانوني وقضائي يحمي المستثمر من الإجراءات التعسفية، ويمكنه من حقوقه بسرعة.
- عدم وجود ضمانات كافية للتمويل وارتفاع الضرائب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سالكي سعاد ، مرجع سابق، ص120.

جدول (2): الفرص الاستثمارية الضائعة للبلدان النامية بسبب العراقيل

الدولة	فوائد الإنتاجية بسبب الفساد (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الفاقد في التدفقات الرأسمالية بسبب الفساد (% من الناتج الإجمالي المحلي)
- تشيلي	- 9.3	- 1.1
- الإمارات العربية	- 14.4	- 1.9
- البحرين	- 15.00	- 1.9
- الأردن	- 18.9	- 2.3
- تونس	- 19.00	- 2.3
- الجزائر	- 18.5	- 2.3
- ماليزيا	- 18.7	- 2.3
- جمهورية التشيك	- 21.9	- 2.7
- البرازيل	- 23.2	- 2.9
- مصر	- 26.00	- 3.2
- المغرب	- 26.00	- 3.3
- تركيا	- 26.00	- 3.3
- اندونيسيا	- 3.08	- 3.8

المصدر: عطية صلاح سلطان، الإدارة المالية العامة، مدخل مقترح لتعظيم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بالعالم العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2006، ص 100.

## خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول بأنه لا يمكن أن يراود أي شخص أي شك في أن للاستثمار بصفة عامة أهمية كبرى وللاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة في اقتصاد أي دولة، حيث أصبح ينظر إليه على أنه الشكل التمويلي البديل للمديونية وتعمل الدولة على ترفيقته وتحفيزه بتهيئة المناخ الملائم له. وإذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتوطن بنسبة 70% في الدول الصناعية الكبرى فإن ذلك لما تتمتع به من جاذبية في كل مكونات المناخ الاستثماري، ولهذا كان لزاما على جميع الدول خاصة النامية منها التي تريد اللحاق بركب التطور وتحقيق التنمية أن تعمل جاهدة على جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب والمحفز بكل ما أتيت من جهد ووسائل أن تحاول قدر الإمكان التقليل من حجم المعوقات التي تحول دون مجيئه. غير أن هذا الجانب الإيجابي من الاستثمار لا يعني بالضرورة فتح الباب بمصرعيه للاستثمار الأجنبي المباشر لأنه بدوره يحمل أثارا سلبية يجب الحول دون وقوعها.

ولعل السياسة المالية تعد من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما السبيل لجعل أدوات السياسة المالية كعامل محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

## الفصل الثالث:

دراسة أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر

## مقدمة

أخيرا اقتنعت الدول النامية بضرورة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة بديلة لوسائل التمويل التقليدية التي تسببت في مشاكل متعددة كارتفاع المديونية، ارتفاع نسبة البطالة، عجز ميزان المدفوعات... الخ.

ونتيجة لهذا الاقتناع سعت هذه الدول إلى تهيئة مناخها وجعله أكثر جاذبية عن طريق عدة عوامل والتي نجد من بينها السياسة المالية، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال محاولتها تهيئة المناخ المناسب والمحفز له عن طريق مختلف أدواتها من إيرادات ونفقات، فمن جانب الإيرادات تلعب الحوافز الضريبية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكثيرا ما نسمع عن المنافسة الضريبية بين الدول سعيا منها لإغراء المستثمر الأجنبي، أما من ناحية النفقات العمومية فتستطيع الدولة أن توجه إنفاقها إلى تهيئة البنية التحتية من إنشاء للطرق وتهيئة للمرافق العمومية وكذا توفير مختلف وسائل الاتصال...، إضافة إلى الإنفاق مباشرة على الاستثمار كمنح الإعانات والقروض أو حتى المشاركة في هذا الاستثمار.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتهيئة مناخها الاستثماري حتى تستطيع استقطاب أكبر قدر من التدفقات الاستثمارية، خاصة وإن هذا الأمر أصبح ضرورة ملحة وليس اختيارا. حيث وضعت الجزائر منظومة قانونية خاصة بالاستثمار وخصصت مبالغ ضخمة للإنفاق الاستثماري، كما جندت جميع مواردها البشرية وكذا المادية لأجل إغراء المستثمر الأجنبي واستقطابه، إضافة إلى أن الجزائر تتمتع بموقع استراتيجي وإرادة قوية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) لتحقيق التنمية الشاملة من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي كمصدر مهم للتمويل. وللبحث في العلاقة التي تربط السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر سنقسم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لأثر السياسة المالية على الاستثمار.

المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2016)

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للفترة 1990-2016

## المبحث الأول: الإطار النظري لأثر السياسة المالية على الاستثمار

تقوم الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار، حيث تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، حيث أن للسياسة المالية أثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من جهة الإنفاق العام والذي ينقسم إلى نفقات وظيفية، نفقات تحويلية، نفقات رأسمالية، والتي تشجع على زيادة معدلات الاستثمار.

وتوجد العديد من العوامل التي يكون لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين أهم هذه العوامل السياسة الضريبية. حيث تؤثر الضرائب على الاستثمارات بشكل عام من خلال تأثيرها على الأرباح، وبتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات. سنحاول عرض كل ما له أثر للسياسة المالية على الاستثمار في هذا المبحث من خلال مطلبين وهما:

الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر.

السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

بناء على إحدى تقسيمات النفقات العامة، والذي مفاده أن الإنفاق العام ينقسم إلى نفقات وظيفية، ونفقات تحويلية، ونفقات رأسمالية، وانطلاقاً من الآثار التي تتركها هذه الأخيرة على الاقتصاد ككل، سنحاول عرض أثر كل شكل من هذه الأشكال على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### الفرع الأول: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار

إن النفقات الرأسمالية للدولة على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، خاصة إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر " حالة الجزائر 1994-2004"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي الشلف، 2006-2007، ص156.

تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها. تشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل (تهيئة الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات...) وقطاع الاتصالات (السلكية واللاسلكية، الانترنت...) قطاع التعليم (تعليم وتكوين أفراد المجتمع من خلال المدارس والجامعات والإنفاق على البحث العلمي...)، قطاع الطاقة (توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة كالتقنية الشمسية، الكهرباء، الغاز...) الموارد المائية (تشبيد السدود، الصرف الصحي).

### الفرع الثاني: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار

تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصارف الإدارية والمرتببات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة. والإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي لها علاقة مباشرة بالتنمية من خلال تسريع وتيرتها أو تعطيلها، ذلك إنها تؤثر على الاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر. فضعف الإدارة العامة يتلخص في عدة أسباب من بينها تعقيد الإجراءات الإدارية أو الفساد الإداري أو عدم كفاءة الجهاز الإداري وبطنه في معالجة مختلف الملفات. كل هذه الأسباب التي تؤدي إلى ضعف النظام الإداري تؤثر سلبا على الاستثمار. وبذلك يمكن القول إن النظام الإداري السائد في الدولة يعتبر من العوامل المهمة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار، وهذا ما جعل العديد من الدول النامية في إطار تحسينها لمناخ الاستثمار تنتهج سياسات تحسين النظم الإدارية.

أهم مظاهر البيئة الإدارية المحفزة وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على رخصة إنشاء المشروع الاستثماري، كما يتطلب ذلك تخفيض بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. إن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمور الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار " تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 06.

هناك علاقة بين النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار، فالضعف الذي تعاني منه الإيرادات العامة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع على الأقل من ناحية الإنفاق عليه، إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن انخفاض كفاءاتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية، نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في أغلب المراكز الإدارية أو بعثات إلى الخارج، وحتى إن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب.

إذا فانخفاض حجم الإنفاق العام على القطاع الإداري وانعدام فعاليته -لأسباب مختلفة- هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة ( كوكالات الترويج مثلا) وبالتالي التأثير سلبا على مناخ الاستثمار. وبذلك فإن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجابا على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر (الحد من الفساد الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له آثار ايجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسيع حجم السوق.

### الفرع الثالث: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة. وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام:

- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية... الخ.
- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، بالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضاً من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذين يتقنوه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل، الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. يمكن أيضاً لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم لطلب على السلع الإنتاجية.<sup>1</sup>

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج محليا (محليا كان أو أجنبيا) على تخفيض بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية. وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات الإنتاج أو تدفع في صورة مبلغ إجمالي بغض النظر عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج. ومن بين أهم النفقات التحويلية في هذا الشأن:

- **منح البحث والتطوير:** تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة، أو لابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.
- **منح التوظيف:** حيث تقوم الدولة بتقديم منحة نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.
- **منح النقل:** وتحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- **توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة:** يكون هذا الدعم خاصة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية.
- **منح التنمية:** تقدم الدولة هذا النوع من المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها التنافسية في الأجل الطويل، وذلك من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.
- **علاوات الاستثمار:** تقدم هذه المنحة بصفة عامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (وهي التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلا). ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن

حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية-الإسكندرية، 1999، ص 374.

تملك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، على أن يراعي وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعاً لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

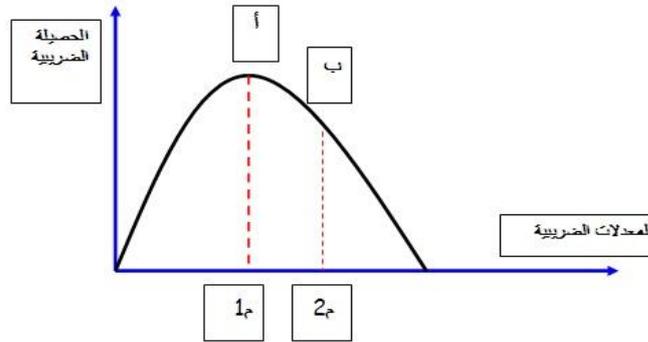
### المطلب الثاني: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر النظام الضريبي للدولة المضيفة من بين أهم العوامل التي يدرسها المستثمر الأجنبي من خلال بحثه عن أكثر الأنظمة الضريبية الملائمة له ولمشروعه وبسبب هذه الأهمية التي يكتسبها النظام الضريبي سنتطرق للعلاقة التي تربط الضريبة بالاستثمار بشيء من التفصيل.

#### الفرع الأول: العلاقة بين الضريبة والاستثمار (منحنى لافر)<sup>1</sup>:

اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغوط الضريبي - أي الوزن الضريبي - تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحنى لافر يثبت في الحقيقة بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى **نقطة العتبة** والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة. والمنحنى التالي يشرح ذلك:

#### الشكل رقم 03: منحنى لافر



المصدر: من إعداد الطالب

بن علي عزون وعبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة " بين ابن خلدون و لافر"، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، ص11.

1- عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (م1)، كما في الشكل، فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ).

2- إذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (م1) إلى معدل الأكبر (م2)، فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).

ومنه "الكثير من الضريبة يقتل الضريبة" « trop d'impôt , tue l'impôt ». والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، وبالتالي ونتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق. ومنه فإن الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في الاستثمار.<sup>1</sup>

كما أن التأثير السلبي للضرائب على الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب وذلك لارتفاع أسعار الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى خفض الاستثمار. إلا إذا قدمت الحكومة معونة تحول دون رفع السلع الاستهلاكية. وتأثير الضرائب على الإنتاج بشكل سلبي يدفع المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى إلى مضاعفة إنتاجهم تعويضا للمقتطع من الضريبة، باستخدام أحسن الأساليب الفنية في الإنتاج، وهذا يتوقف على مرونة الطلب على منتجاتها، وبالمقابل فإن التأثير الإيجابي للضرائب بتخفيضها على معدلات الأرباح يؤدي بلا شك إلى زيادة الأرباح المتحققة، ورفع الكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم إلى مضاعفة الاستثمار.

### الفرع الثاني: الحوافز الضريبية ومناخ الاستثمار

تعرف حوافز الاستثمار بأنها ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي. كأن تقدم الدولة هذه الحوافز لغرض توجيه الاستثمارات لقطاعات معينة، أو لتنمية مناطق نائية.

**أولا-الإعفاءات الضريبية:** هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويكون الإعفاء دائم أو مؤقت.

**ثانيا-التخفيضات الضريبية:** هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كإعادة استثمار الأرباح مثلا. وبصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسة

<sup>1</sup> سالكي سعاد، مرجع سابق، ص126.

الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ويعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية:

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي القصير الأجل.
- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

**ثالثا- المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات Tax Rates يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع. فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

**رابعا- نظام الإهلاك المعجل:** يعرف الإهلاك على أنه توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدر له وبشكل منتظم<sup>2</sup>، ويقصد بنظام الإهلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة عمرها الإنتاجي.

## المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2016)

كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينات سياسة توسعية معتمدة على النفقات التحويلية بالدرجة الأولى. وبحلول الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من نقص موارد ميزانية الدولة، كان لازما القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية وتحت الإصلاحات المدعومة من المنظمات الدولية على تخفيض الإنفاق العمومي، فتم الانتقال إلى اعتماد سياسة مالية انكماشية.

### المطلب الأول: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر للفترة 1990-2016

لقد تبنت الجزائر، خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، سياسة اقتصادية تختلف عن السياسة الاقتصادية المعتمدة في الستينات والسبعينات والثمانينات من نفس القرن، وتم تنفيذ هذه السياسة في إطار برامج الإصلاح المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث استهدفت سياسة الإصلاح السيطرة

<sup>1</sup>- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص 246.

<sup>2</sup>- سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 128.

على عجز الموازنة العامة للدولة الذي كان يمول عن طريق الإقراض الداخلي والخارجي. وللاقتراض المفرط انعكاساته على المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتم اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات وترشيد النفقات.

### الفرع الأول: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة 1990-1998<sup>1</sup>

#### أولاً- السياسة الضريبية خلال الفترة 1990-1998:

يقودنا الحديث عن السياسة الضريبية إلى التركيز على أهم الأحداث ذات الصلة بالنظام الضريبي الجزائري إذ شهد هذا الأخير، منذ الاستقلال خاصة انطلاقاً من سنة 1988، عدة تغيرات زادت عمقا مع الإصلاحات التي شرع فيها في سنة 1992 والتي أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري. تجلت هذه التغيرات في إعادة هيكلة المعدلات الضريبية، تأسيس ضرائب جديدة، إلغاء بعض الضرائب التي كانت موجودة.

تتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة الجزائرية من قسمين رئيسيين هما الإيرادات الضريبية (الإيرادات الإجبارية) والإيرادات غير الضريبية (الإيرادات الاختيارية).

تتمثل الإيرادات الضريبية في الجباية العادية والجباية البترولية.

وتتضمن الإيرادات غير الضريبية أربعة أنواع من الاقتطاعات:

- **الدومين:** هو عبارة عن الإيرادات من أملاك الدولة المتمثلة في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم.
- **الإيرادات المختلفة للميزانية:** كإيرادات بيع المجلات والمنشورات وبعض الرسوم التي تحصل عليها من المرافق كالمتاحف والمناطق الأثرية.
- **الإيرادات النظامية:** المتمثلة في الإيرادات المتعلقة بمقابل المخالفات والغرامات.
- **الإيرادات الاستثنائية:** المتمثلة في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي، وحقوق الدخل والهبات المقدمة من الخارج.

- حروشي جلول، الضغظ الضريبي في الجزائر 1993-1999، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص.ص 88.89<sup>1</sup>

الجدول رقم 03: يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998  
الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات الكلية	160.20	272.40	316.80	320.10	434.20	600.85	825.16	926.67	774.51
الجبابة البترولية	76.20	161.50	201.39	185.00	222.18	336.15	496.00	564.77	378.56
الجبابة العادية	78.80	106.20	109.10	126.10	175.96	233.15	290.60	314.01	329.13
إيرادات أخرى	5.20	4.70	6.40	9.00	36.06	31.55	38.56	47.89	66.13
الإيرادات الكلية/النتاج المحلي الخام	28.9	31.6	29.5	26.9	29.2	30.00	32.1	33.3	27.4
الجبابة البترولية / الإيرادات الكلية	47.56	59.28	63.54	57.79	51.16	55.94	60.10	60.94	48.87
الجبابة العادية / الإيرادات الكلية	49.18	38.98	34.43	39.39	40.52	38.80	35.21	33.88	42.58
الجبابة البترولية / الناتج المحلي الخام	13.74	18.73	18.73	15.55	14.93	16.76	19.30	20.31	13.37
الجبابة العادية / الناتج المحلي الخام	14.21	12.31	10.15	10.60	11.83	11.62	11.30	11.29	11.65

المصدر: موقع وزارة المالية. [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

من الجدول نلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 1997 فقد كانت الإيرادات الكلية في سنة 1990 حوالي 160,20 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 28.9% من الناتج الداخلي الإجمالي، وفي سنة 1997 وصلت إلى 926,67 مليار دينار جزائري وما نسبته 33,3% من

الناتج الداخلي الإجمالي، أما سنة 1998 فقد شهدت تراجعاً في الإيرادات الكلية حيث بلغت 774,51 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 27,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

كما نلاحظ من الجدول أن نسبة مشاركة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات الكلية هي نسبة كبيرة خلال كل السنوات حيث تتجاوز 50% إذا تم غض الطرف عن سنتي 1990 و 1998 التي لم تتجاوز فيهما نسبة المشاركة 48%. وبما أن نسبة مشاركة الإيرادات البترولية كبيرة تتجاوز 50% نحاول معرفة أسباب ارتفاع هذه الإيرادات البترولية وذلك من خلال معرفة أسعار النفط ومعرفة أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

الجدول رقم 04: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1998 الوحدة: الدولار الأمريكي.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.41	17.41	21	12.85

المصدر: درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 405.

يلاحظ من خلال الجدول أن أسعار النفط هي غير مستقرة وتشهد ارتفاعاً وانخفاضاً، وذلك لوجود عدة عوامل تؤثر في تحديدها، الأمر الذي له انعكاسات على الجباية البترولية بصفة خاصة وإيرادات الميزانية بصفة عامة، فيلاحظ في سنة 1990 كان سعر البرميل من البترول يقدر بـ 24,34 دولار أمريكي وفي سنة 1998 انخفض إلى أقل من 13 دولار أمريكي. ويصعب التنبؤ بأسعار النفط، الأمر الذي دفع الدولة إلى انتهاج إصلاحات ضريبية من أجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، لكون الجباية العادية تعرف نوعاً من الاستقرار مقارنة مع الجباية البترولية.

وتساعد معرفة أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في معرفة انعكاسات سعر صرف الدولار على إيرادات الميزانية العامة للدولة.

## الجدول رقم 05: تطورات أسعار الصرف خلال الفترة: 1990-1998

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الدولار الواحد بالدينار الجزائري	8.9	18.437	21.836	23.345	35.059	47.663	54.74	57.73	58.71

المصدر: زهي محمد الأمين، أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و انضمامها إلى

OMC 1994-2007، مذكرة ماجستير علو الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص.73.

يلاحظ من الجدول أن سعر صرف الدولار عرف تطورا فقد كان سعر الدولار الواحد الأمريكي في سنة 1991 يقابل 18,437 دينار جزائري ليصبح سنة 1993 يقابل 23,345 دينار جزائري أي بزيادة قدرها 4,908 دينار جزائري، وفي سنة 1998 أصبح دولارا واحدا أمريكيا يقابل 58,71 دينار جزائري. وهذا الانخفاض في قيمة الدينار نتيجة سياسة التخفيض المنتهجة من قبل بنك الجزائر، بعد اعتقاد المنظمات الدولية بأن سعر الدينار لم يكن يعكس قيمته الحقيقية. ولقد تم الشروع في هذا التخفيض ابتداء من نهاية شهر سبتمبر 1991<sup>1</sup>. ويعزز إصلاح سعر الصرف وإعطاء الدينار قيمته الحقيقية من قدرة الدولة على التصدير، كما تؤدي أسعار الصرف دورا هاما في تقليص العجز في موازين المدفوعات. ويرى صندوق النقد الدولي بأن البلدان التي تعاني من العجز غالبا ما تقوم بتحديد أسعار صرفها بطريقة تحكيمية لا تعكس حالة السوق، وتكون هذه الأسعار في الغالب مبالغا فيها مما يقلص من تنافسية الاقتصاد.

لقد جاءت الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 1992 في سياق تحولات شهدتها الساحة الدولية الوطنية، دفعت بالحكومة إلى تشكيل لجنة وطنية للإصلاح الضريبي والتي قدمت سنة 1989 تقريرا مفصلا عن النظام الضريبي دخل بموجبه الإصلاحات الضريبية حيز التنفيذ سنة 1992 وكانت أهداف الإصلاح تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني وتطوير المؤسسة بالتكيف مع الديناميكية الاقتصادية<sup>2</sup>.

تميزت السياسة الضريبية ما بين 1990-1993، بإدخال قانون المالية لسنة 1991 ضرائب جديدة، وقام بمجموعة من التعديلات تمثلت في إنشاء الرسم على القيمة المضافة عوضا عن الرسم الإجمالي على

<sup>1</sup>- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي والسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص.135.

<sup>2</sup>- ناصر مراد، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، 2004، ص.197.

الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، كما تم تعديل سلم الاقتطاع الضريبي على مداخيل الأشخاص الطبيعيين وشركات التضامن... الخ.

ولقد سعت السلطات إلى البحث عن موارد مالية جديدة بتوسيع الوعاء الضريبي من خلال الحوافز الضريبية ضمن قوانين الاستثمار، خاصة قانون الاستثمار لسنة 1993.

وتميزت السياسة الضريبية للفترة 1994-1998 بكونها توسعية، بحيث تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38% سنة 1994، كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وهذا بتخفيضه من اثني عشر معدلا إلى ست معدلات سنة 1994.

### ثانيا. السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1990-1998:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للميزانية إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقة، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.<sup>1</sup>

- نفقات التسيير وهي النفقات الجارية، وهي تعبر عن النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكتب... الخ. وهي لا تقوم بإنتاج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- نفقات التجهيز وهي النفقات الاستثمارية أي التي لها طابع استثماري الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد.

لقد تميزت السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1990-1998 بطابعها الانكماشى تنفيذيا لتوصيات المنظمات الدولية بخصوص تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتي تقضي بترشيد الإنفاق العام عن طريق رفع الدعم المقدم للمواد الاستهلاكية وكذلك تجميد الأجور، وفتح المجال للخواص للقيام بالاستثمار.

<sup>1</sup> - دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 347.

## الجدول رقم 06: تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 1990-1998

الوحدة: مليون دولار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
875.74	845.20	724.61	589.09	461.90	390.50	308.70	235.30	142.50	النفقات الكلية
663.86	643.56	550.60	444.43	344.72	288.90	236.10	183.30	96.90	نفقات التسيير
211.88	201.64	174.01	144.66	117.17	101.60	72.60	52.00	45.60	نفقات التجهيز
30.9	30.4	28.2	29.4	31.1	32.8	28.7	27.3	25.70	النفقات الكلية / PIB
75.80	76.14	75.98	75.44	74.63	73.98	76.48	77.9	68	نفقات التسيير / النفقات الكلية
24.19	23.85	24.55	24.55	25.36	26.01	23.51	22.09	32	نفقات التجهيز / النفقات الكلية
23.45	23.14	22.66	22.66	23.17	24.28	21.96	21.26	17.47	نفقات التسيير / PIB
7.48	7.25	7.21	7.21	7.87	8.54	9.75	6.03	8.22	نفقات التجهيز / PIB

المصدر: موقع وزارة المالية. [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

يلاحظ من الجدول أن النفقات الكلية تميزت بالارتفاع رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيضها أو على الأقل استقرارها من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة، فيلاحظ أن نفقات التسيير ونفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا. فبلغت النفقات الكلية على سبيل المثال في سنة 1994 مبلغ 461,90 مليون دينار أي ما يعادل 31,1% من الناتج الداخلي الخام (PIB) منها 344,72 مليار دينار كنفقات تسيير وهي تعادل 23,17% من PIB، وقد بلغت نفقات التجهيز 117.17 مليار دينار أي ما نسبته 7,87% من PIB أي ما يعادل 25,36% من النفقات الكلية لسنة 1994، وعموما كان لنفقات التسيير الحظ الأوفر من النفقات الكلية خلال هذه الفترة.

## الفرع الثاني: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة 1999-2013

أولا- السياسة الضريبية خلال الفترة 1999-2013: قد تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الكلية، والجبائية بصفة عامة والجبائية البترولية بصفة خاصة، لأن الارتفاع في الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي شهده سوق النفط.

## الجدول رقم 07: تطورات الإيرادات الكلية خلال الفترة 1999-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية/ PIB	الجباية البترولية/ الإيرادات الكلية	الجباية العادية/ الإيرادات الكلية	2006 الجباية البترولية/ PIB	2006 الجباية العادية/ PIB
1999	950.50	560.12	314.77	75.61	29.4	58.42	33.11	17.30	9.72
2000	1124.93	720	349.50	55.43	27.30	64	31.06	17.46	8.47
2001	1389.93	840.60	398.24	150.90	32.9	60.48	26.45	19.88	9.42
2002	1576.68	916.40	150.90	177.39	34.9	58.12	30.62	20.26	10.67
2003	1525.55	836.06	32.9	164.57	29.1	54.80	34.40	15.93	10.00
2004	1606.40	862.20	60.48	163.79	26.2	53.67	36.13	14.05	11.08
2005	1713.99	899	640.47	174.52	22.7	52.45	37.36	11.19	8.48
2006	1841.93	916.00	720.88	205.04	21.8	49.73	39.13	10.82	8.52
2007	2780.32	1890.61	755.15	114.56	29.26	68	27.16	19.19	8.16
2008	2896.69	1715.4	983.63	197.66	26.23	59.21	33.95	15.53	8.90
2009	73350.5	1927.00	1171.7	251.87	27.64	57.51	34.97	15.89	9.66

المصدر: موقع وزارة المالية. [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

يلاحظ من الجدول أن الإيرادات الكلية هي في ارتفاع مستمر ففي سنة 1999 كانت الإيرادات الكلية تبلغ 950.50 مليار دينار جزائري ووصلت في سنة 2002 إلى 1576.68 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 626.18 مليار دينار خلال ثلاث سنوات أي بمعدل نمو قدره 65.87% و في سنة 2006 بلغت الإيرادات الكلية 1841.93 مليار دينار جزائري وتدعو هذه الزيادة المستمرة في الإيرادات الكلية خلال الفترة 1999-2009، إلى تحليل الإيرادات الكلية من حيث مكوناتها من جباية عادية و جباية بترولية، لمعرفة أيمنهما يساهم بشكل أكبر في تكوين الإيرادات الكلية. يلاحظ من الجدول أنه كان للجباية البترولية خلال كل السنوات نسبة كبيرة في تشكيل الإيرادات الكلية، الأمر الذي يتطلب تحليل هذه الجباية البترولية من حيث العوامل المؤثرة عليها، من أسعار النفط، أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

## الجدول رقم 08: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر البرميل	13,22	28,07	23,01	24,03	28,02	28,06	54,4	65,4	74,4	99,97	62,2	80,2	112,9	1111,5	109,38

المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.405.

يلاحظ من الجدول أن سعر البرميل شهد على العموم ارتفاعا مستمرا، فقد كان في سنة 1999 لا يتعدى 17 دولار للبرميل، ليصبح في سنة 2000 يتعدى 25 دولار للبرميل ثم انخفض في سنة 2001 إلى أقل من 24 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2002 واستمر في الارتفاع حيث وصل في سنة 2001 إلى أكثر من 112 دولار للبرميل، وكان لهذا الارتفاع في أسعار النفط انعكاساته الايجابية على الإيرادات العامة وبالأخص الإيرادات من الجباية البترولية.

وشهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري تغيرات طفيفة خلال هذه الفترة.

## الجدول رقم 09: تطورات أسعار الصرف خلال الفترة 1999-2013

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الدولار الواحد بالدينار الجزائري	66.64	75.28	77.26	72.69	77.39	72.07	73.32	72.64	69.35	64.58	72.64	74.31	72.11	77.54	78.53

المصدر: تقرير البنك الدولي لسنة 2013

يلاحظ من الجدول أن سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري شهد تغير هاما في بداية الفترة، فقد انخفضت قيمة الدينار الجزائري ما بين سنة 1999 إلى 2000 ب 8.05 دينار. وفي سنة 2003 ارتفعت قليلا قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري وذلك بمستويات متقاربة إلى غاية 2008 أين تراجعت قيمة الدولار مقابل الدينار ما بين سنة 2003 إلى 2008 ب 12.81 دينار وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري، ثم ليستمر بعد ذلك في الارتفاع حيث وصل سعر الدولار الواحد بالدينار الجزائري سنة 2002 إلى 77.54 دينار جزائري.

كما كانت الجباية العادية في ارتفاع مستمر ففي سنة 1999 كانت حصيلة الجباية العادية 314.77 مليار دينار، لتصل في سنة 2003 إلى 524.93 مليار دينار أي بنسبة نمو قدرها 66.76% وهي نسبة مرتفعة خلال أربع سنوات.

**ثانيا- السياسة الانفاقية خلال الفترة 1999-2013:** في هذه الفترة عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا الأمر الذي كانت له انعكاسات على الموفورات المالية للجزائر من حيث إيرادات الميزانية، احتياطات سعر الصرف لديها، حيث عرفت احتياطات سعر الصرف في سنة 1999 مستوى 4.40 مليار دولار أمريكي لتقفز في السنوات 2005-2006-2007 إلى نحو 56.18 مليار دولار، 77.78 مليار دولار، 110.18 مليار دولار على التوالي<sup>1</sup>. ولقد تزامنت هذه الفترة مع انتهاء الجزائر من العمل ببرنامح التعديل الهيكلي سنة 1998 وارتفاع معدل الفقر والبطالة؛ الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة مالية توسعية عكس السياسة المالية للفترة 1990-1998 التي كانت انكماشية.

**الجدول رقم 10: تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 1999-2009 الوحدة: مليون دولار**

السنوات	النفقات الكلية	النفقات التسيير	النفقات التجهيز	النفقات الكلية / التسيير	النفقات الكلية / التجهيز	النفقات التسيير / التجهيز	النفقات الكلية / PIB	النفقات التسيير / PIB	النفقات التجهيز / PIB
1999	961.68	774.70	186.99	29.7	80.55	23.92	5.77	23.92	5.77
2000	1178.12	856.19	321.93	28.6	68	20.76	7.80	20.76	7.80
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3	72.94	22.80	8.45	22.80	8.45
2002	1550.65	1097.72	563.93	34.3	70.8	24.27	10.01	24.27	10.01
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.2	66.42	21.40	10.81	21.40	10.81
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.8	66.13	20.38	10.44	20.38	10.44
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.2	60.67	16.50	10.69	16.50	10.69
2006	2453.11	1437.87	1015.14	29.0	58.61	17	12	17	12
2007	3281.86	1874.60	1407.26	34.55	57.12	19.73	4.81	19.73	4.81
2008	3816.86	1918.83	1898.03	34.56	50.27	17.37	17.18	17.37	17.18
2009	3928.67	2098.67	2456.65	34.41	53.41	17.31	20.26	17.31	20.26

المصدر: موقع وزارة المالية. [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة سنة 2008، سبتمبر 2009، ص.03.

يلاحظ من الجدول أن النفقات الكلية شهدت خلال الفترة هذه بصفة عامة تزايدا مستمرا ودون انخفاض، وفي الفترة 1999 كانت النفقات العامة تصل إلى 961.68 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 29.7% من PIB، فوصلت في سنة 2001 إلى 1321.03 مليار دينار جزائري وما يعادل 31.3% من PIB ويقدر معدل نمو النفقات الكلية ما بين 1999-2001 ب: 37.36% وشهدت النفقات العامة زيادة خلال الفترة 2002-2007 حيث تعود إلى البرامج التي انتهجتها خلال هذه المرحلة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009.

### المطلب الثاني: واقع وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

سعت الدولة الجزائرية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات، حيث سنتناول في هذا المطلب تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والتوزيع القطاعي لها.

### الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (1990-2013)

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم<sup>2</sup> تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تمتلك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم<sup>2</sup>، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم<sup>1</sup>.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

- أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص.05.

الجدول رقم 11: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2013.  
الوحدة: مليون دولار أمريكي.

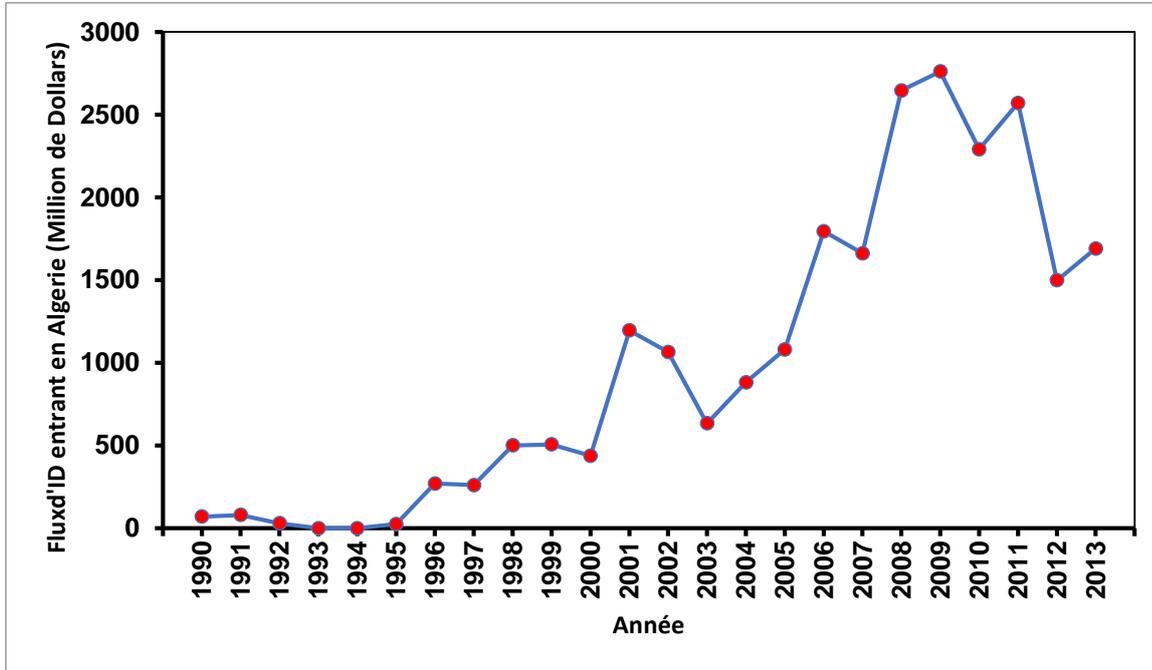
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	70	80	30	*	*	25	270	260
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	1795	1662	2646	2761	2291	2571	1499	1691

Source:- [www.unctad.org/fdistatistics.worldinvestment](http://www.unctad.org/fdistatistics.worldinvestment) report 2009.

\* لا توجد معطيات

[www.unctad.org](http://www.unctad.org), world investment report 2013.

الشكل رقم 04: يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2013)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Minitab V.15

لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1990-2013) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى

الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.<sup>1</sup>

أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.<sup>2</sup>

أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001-2002-2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.<sup>3</sup>

سجلت سنة 2008 أعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث ارتفعت بنسبة 56.08% مقارنة بسنة 2007، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعا طفيفا 6.44% في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العالمي، ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02% وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية استثمارات في قطاع المحروقات، ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية

<sup>1</sup>- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص.59.

<sup>2</sup>- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، تلمسان، 2010-2011، ص.73.

<sup>3</sup>- كريمة قويدري، مرجع سابق، ص.74.

المباشرة إلى الارتفاع. حيث سجلت سنوات 2012-2013 تدهور وتراجع كبير لتدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

### الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتعرف على أكثر القطاعات استثمارا خلال الفترة 2002-2013.

#### أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات:

تشكل المحروقات أكثر من 95% من إجمالي صادرات الجزائر، حيث تعد الجزائر الممول العالمي الثاني منذ سنة 1967 بالغاز الطبيعي، ويعد الأوروبيون أهم زبائنها، وهو ما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التصريح بـ 99 مشروع استثماري أجنبي لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (1991-2007) بقيمة 472163 مليار دينار جزائري، ويتوقع أن يرتفع عدد المشاريع الأجنبية في هذا القطاع نظرا لقيام الدولة بإصدار قوانين خاصة تلغي احتكار المؤسسة الحكومية (سوناطراك) للقطاع ويسمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها وتم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك وعدد من الشركات البترولية العالمية منها إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP-AMOCO خلال عام 2002 باستثمار قيمته 2.5 مليار دولار حيث تمتلك شركة سوناطراك 35% وذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي والعمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري.<sup>1</sup>

#### ثانيا- الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطاب الاستثمارات في الجزائر في قطاعات خارج المحروقات، فإن هذه الأخيرة لا تزال تعرف تدفقا ضعيفا للاستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup>- فتيحة حضري، مساهمة الشراكة الأوروبية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، فرع مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013.

الجدول رقم 12: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجمعة  
للفترة 2002-2013

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %
الزراعة	612	1.29	56539	0.82
البناء، الأشغال العامة و الري	9081	19.08	1057006	15.24
الصناعة	5413	11.37	2960683	42.70
الصحة	545	1.15	68040	0.98
النقل	26718	56.14	655594	9.46
السياحة	409	0.86	781962	11.28
الخدمات	4809	10.10	968431	13.97
التجارة	2	0.00	347842	0.54
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	4	0.01	347842	5.02
المجموع	47593	100	6933611	100

المصدر: [www.andi.dz](http://www.andi.dz)، 2014.

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع النقل والبناء، والأشغال العامة والري والصناعة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها 56.14%، 19.08%، 11.37%، على التوالي، أما من حيث المبالغ المالية المقررة فنجد الصناعة والبناء، الأشغال العامة والري والخدمات هي القطاعات التي تستقطب أكبر الاستثمارات والتي بلغت نسبتها 42.70%، 15.24%، 13.97% على التوالي، فهذه القطاعات تتميز بمردودية عالية للشركات الأجنبية، أما بالنسبة للجزائر فهي تسمح بامتصاص عدد كبير من البطالة، إذ قامت بتوفير 408954855 منصب عمل المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر مغطين بذلك نسبة 70.52% من إجمالي مناصب الشغل.

من جهتها، لم تحض القطاعات الأخرى بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 5.74% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، رغم الفرص الكبيرة المتاحة، كما أن قطاع السياحة لم يستقطب سوى 6.59% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات، رغم أن التوجه واضح نحو إشراك الرأس المال الأجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر وتجهيتها وتطويرها.

## المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2016

سنقوم في هذا المبحث ببناء نموذج قياسي يتم من خلاله الكشف عن طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر، وكذلك لنبين درجة واتجاه التأثير بينهما حيث سيفيدنا تحديد هذه العلاقة في معرفة مدى الارتكاز الذي تمارسه السياسة المالية في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا يمكننا ذلك من معرفة السياسة المالية التي يمكن للدولة أن تتخذها إزاء مساعيها نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي ومن ثم ترشيده.

### المطلب الأول: تقديم النموذج والبيانات المستخدمة في الدراسة

لدراسة أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بصياغة معادلة خطية تعبر عن علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية ولهذا استخدمنا البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام والجباية.

### الفرع الأول: الصياغة الرياضية للنموذج

**تقديم النموذج:** يعتبر نموذج الانحدار من بين النماذج التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها وتحديد اتجاهها وهي بذلك تساعد الحكومات في وضع السياسات المناسبة وبذلك فإن بناء نموذج ما هو إلا التعبير عن العلاقة النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من معادلات التي تبين العلاقة بين متغير تابع ومتغير أو عدة متغيرات مستقلة وبيحث تحليل الانحدار في العلاقة السببية بين متغير اقتصادي يحتاج للتفسير (المتغير التابع) ومتغير آخر أو أكثر من المتغيرات المستقلة التي تفسره (متغيرات تفسيرية). وفي دراستنا المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة تتمثل في الإنفاق العام والضرائب.

**أولا - النفقات العامة:** وهو النفقات العامة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وقد تم اختياره على اعتبار الأهمية النسبية لهذه النفقات كمؤشر على اهتمام الدولة بالاستثمارات في تهيئة مناخ الاستثمار التي تؤثر في عملية الجذب الاستثماري.

**ثانيا-الضرائب:** وهي الجباية العادية بنسبة إلى الناتج الداخلي الخام على اعتبار أن المعطيات المتعلقة بالامتيازات الضريبية لم تتوفر لدينا وبالتالي فإن هذا المؤشر يعبر عن حجم العبء الضريبي في الاقتصاد.

ومن اجل اختبار طبيعة هذه العلاقة وتبيين مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه متغيرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا معرفة حجم هذا التأثير، نفترض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب ويمكن التعبير على هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$FDI = f(T_x + G).....(1)$$

ويمكن صياغة هذه العلاقة في شكل معادلة كمايلي:

$$FDI = \alpha + \beta T_x + \gamma G + \varepsilon .....(2)$$

حيث:

$FDI$ : الاستثمار الأجنبي المباشر

$\alpha$ : الثابت

$\beta$ : الميل الذي يحدد العلاقة بين الجباية وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

$T_x$ : الجباية (taxes)

$\gamma$ : الميل الذي يحدد العلاقة بين الإنفاق العام وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

$G$ : النفقات العامة

$\varepsilon$ : الخطاء العشوائي

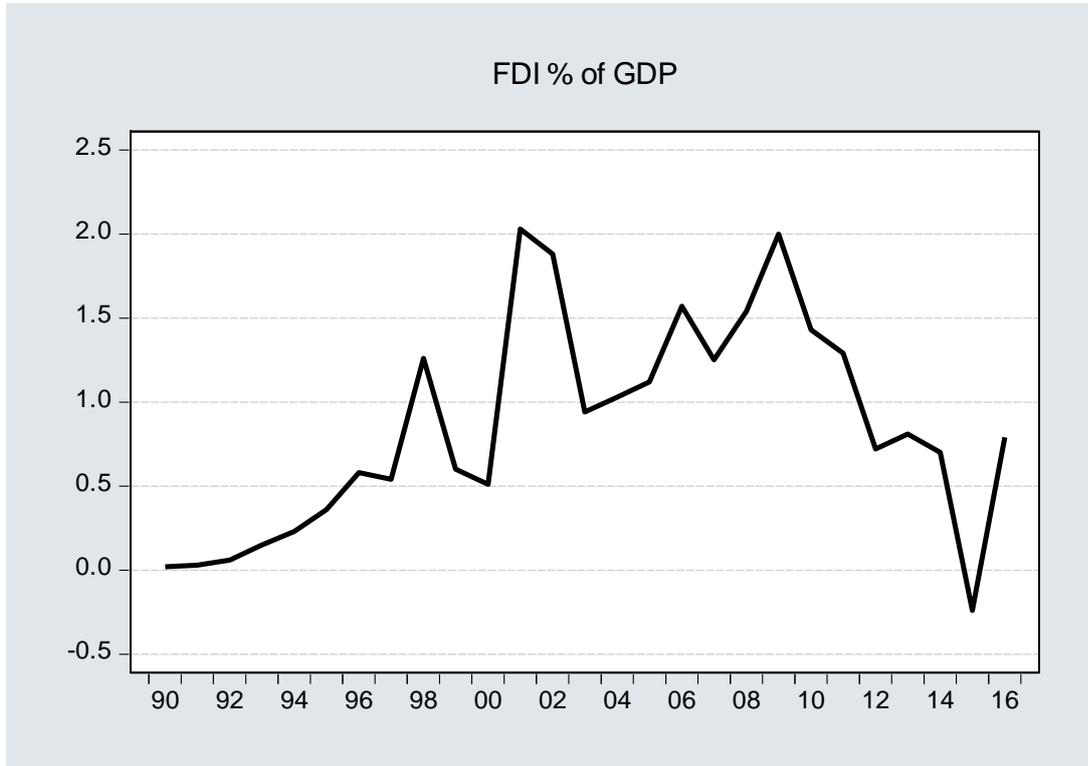
### الفرع الثاني: التعريف بالبيانات المستخدمة

استخدمنا في هذه الدراسة البيانات المتعلقة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وبيانات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق العام نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وكذا الجباية نسبة

إلى الناتج الداخلي الخام على أساس سنوي للفترة الممتدة من 1990-2016 وهذه البيانات تم الحصول عليها من [theglobaleconomy.com](http://theglobaleconomy.com)

**أولاً-متغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** الذي يمثل حجم الاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج الداخلي الخام للفترة والشكل التالي يبين لنا التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

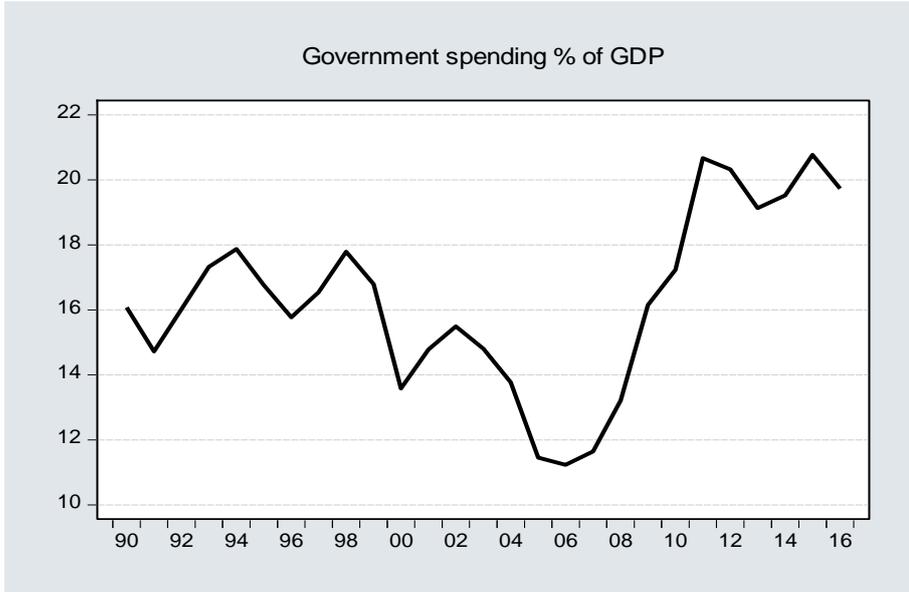
**الشكل رقم 05:** رسم بياني للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 2016-1990



**المصدر:** إعداد الطالب من مخرجات 7 Eviews

**ثانياً-متغير الإنفاق العام (G):** يمثل حجم الإنفاق الحكومي على تهيئة مناخ الاستثمار خاصة البنية الأساسية.

الشكل رقم 06: رسم بياني للانفاق العام نسبة الى الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 1990-2016

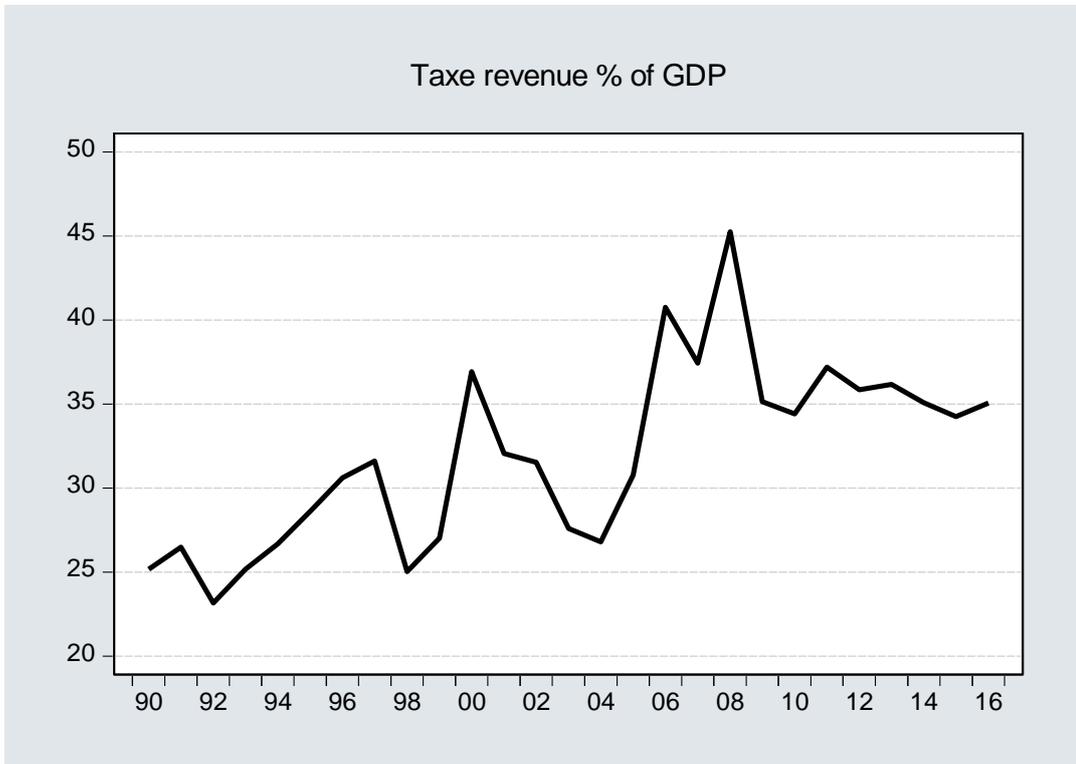


المصدر: إعداد الطالب من مخرجات 7 Eviews

ثالثاً- متغير الجباية ( $T_x$ ): يمثل حجم العبء الضريبي في الاقتصاد وهو الجباية نسبة من الناتج

الداخلي الخام

الشكل رقم 07: رسم بياني للجباية نسبة الى الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 1990-2016



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات 7 Eviews

## المطلب الثاني: تقييم النموذج

من أجل معرفة إمكانية وجود علاقة نسبية بين المتغيرات قيد الدراسة ومن ثم وجود علاقة التكامل المتزامن بينهما على المدى الطويل نتبع أو نعتمد على الاختبارات الإحصائية التالية:

- اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور (ADF)، وفيليب بيرون (PP).
- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.
- اختبار المربعات الصغرى (OLS).

## الفرع الأول: اختبار جذر الوحدة

يعتبر اختبار جذر الوحدة خطوة أساسية لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية قبل الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP).

## أولاً- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) يتضمن ثلاث معادلات انحدار مختلفة، الأولى تحتوي على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه الزمني والثالثة بدون حد ثابت واتجاه زمني كمايلي:

$$Y_t = \beta_1 + P_1 Y_{t-1} + \epsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

$$Y_t = \beta_2 + P_2 Y_{t-1} + U_t + \epsilon_t \dots\dots(2)$$

$$Y_t = P_3 Y_{t-1} + \epsilon_t \dots\dots\dots(3)$$

ويتم اختيار فرضية العدم  $H_0$  التي تفترض وجود جذر الوحدة ويتحقق ذلك إذا كانت القيمة المطلقة لـ  $t$  المحسوبة اصغر من قيمة  $t$  الجدولية وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى بعد أخذ الفروق الأولى، والفرضية البديلة  $H_1$  نفترض عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة المطلقة لـ  $t$  المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ  $t$  الجدولية، وإذا تحقق ذلك (قبول  $H_1$  ورفض  $H_0$ ) عند المستوى فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر  $I(0)$  أما إذا تطلب الانتقال إلى الفروق الصغرى (d, 2, 1, .....d) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة  $I(d)$ .

**ثانيا- اختبار فيليبس بيرون:**

يختلف هذا الاختبار عن اختبار ديكي فولر في كونه أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق إلا أنه يقوم على نفس صيغ ديكي فولر الموسع وعلى نفس الفرضيات كما يتم استخدام نفس القيم الحرجة.

**الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لجوهانسون**

يتم من خلال هذا الاختبار التحقق من وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية المستقرة عند نفس الدرجة ويتم ذلك عن طريق إجراء اختبارين وهما اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية العظمى.

**أولا- اختبار الأثر:**

يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر  $q$  شعاع للتكامل المشترك مقابل النموذج العام الغير مقيد  $q=0$  ويتم حساب إحصائية هذا الاختبار وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots \dots \dots (4)$$

$\lambda_i$  القيمة الذاتية. رقم  $i$ : لمصفوفة التباين-التباين المشترك التي يسمح لحساب القيم الذاتية  $k$ : عدد المتغيرات.  $r$ : رتبة المصفوفة

حيث يتم اختيار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك  $r \geq$  مقابل الفرضية البديلة ان عدد متجهات التكامل المتزامن  $r =$  (حيث  $r=0,1,2$ )

**ثانيا-اختيار القيمة الذاتية العظمى:**

يتم حساب هذه الإحصائية وفقا للعلاقة التالية:

$$\lambda_{max} = -n \ln(1 - \lambda_{r+1}) \dots \dots (5)$$

حيث يتم اختيار فرضية العدم أن عدد أشعة التكامل المشترك  $r=$  الفرضية البديلة أن عدد أشعة التكامل المشترك  $r+1=$

**الفرع الثالث: طريقة اختبار المربعات الصغرى (OLS)**

تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداما في تقدير معالم نموذج الانحدار  $\beta_0$  و  $\beta_1$  غير المعلومة حيث هذه الطريقة تجعل مجموع مربعات الخطأ أقل ما يمكن. ليكن لدينا نموذج الانحدار الخطي البسيط:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

إذ أن:

$Y_t$  = متغير تابع

$X_t$  = المتغير التوضيحي أو المستقل

$\beta_1 \beta_0$  = معاملات الانحدار

$\varepsilon_t$  = الخطأ العشوائي

تتصف طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بأنها غير متحيزة ولها أقل تباين، لذلك يطلق على مقدرات  $(\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \dots)$  هذه الطريقة بأن لها أفضل تقدير خطي غير متحيز.

في دراستنا نقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء الانحدار بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومتغيري السياسة المالية النفقات العامة (G) والجباية ( $T_x$ ) حيث يمثل X متغيرات السياسة المالية النفقات العامة (G) والجباية ( $T_x$ ) و Y يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حيث يأخذ النموذج الصيغة الخطية التالية:

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 G + \beta_2 T_x + \varepsilon \dots \dots \dots (7)$$

الفرضية العدم  $H_0$  لهذه الطريقة أن قيم  $\beta_1$  و  $\beta_2$  ليست معنوية أي أن النفقات العامة والسياسة الضريبية ليس لها أثر معنوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

والفرض البديل  $H_1$  قيم  $\beta_1$  و  $\beta_2$  معنوية أي أن سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية لها تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

في دراستنا القياسية استخدمنا مجموعة من الطرق لاختبار النموذج المستعمل لمعرفة أثر السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990-2016، حيث توصلنا إلى نتائج مفسرة للإشكالية المطروحة.

### الفرع الأول: نتائج اختبار جذر الوحدة

في دراستنا استخدمنا أولاً جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا حيث اعتمدنا على اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون، ونتائج هذا الاختبار ملخصة في الجدول 1 كما يلي:

جدول رقم 13: اختبار جذر الوحدة للإستقرارية لسلسلة الإنفاق العام والجباية والاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام اختباري ADF و PP

القرار	اختبار فليبس بيرون (PP)				اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)				المتغيرات
	الفروق الأولى		المستوى		الفروق الأولى		المستوى		
	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه		
I(1)	-3.73**	-3.86***	-1.36	-1.33	-3.74**	-3.87***	1.36-	.1115-	G
I(1)	-7.8***	-7.83***	-3.11	-2.40	-6.28***	-6.4***	-3.13	-2.40	T <sub>x</sub>
I(1)	-12.28***	-7.09***	-2.43	-2.50	-6.17***	-5.65***	-2.49	-2.57	FDI

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

\*\*\*، \*\*، \* : تعني دلالة إحصائية عند المستويات 1%، 5%، 10% على الترتيب

من الجدول (11) إذا كانت القيمة المطلقة ل t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة ل t الجدولية<sup>1</sup> فنقول أنها غير معنوية وعليه نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وبالتالي نقول إن السلسلة الزمنية غير مستقرة، في هذه الحالة نقوم باختبار الفرق الأول للسلسلة وإذا كانت غير مستقرة نكرر الاختبار للفروق من درجة أعلى. وإذا كانت القيمة المطلقة ل t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة ل t الجدولية فإنه يمكن رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

عند مقارنة قيم FDA و PP المحسوبة عند المستوى سواء بثابت أو بثابت واتجاه زمني مع قيم t الجدولية يتبين أن السلسلة الزمنية للإنفاق العام (G) ولمتغير الجباية (T<sub>x</sub>) وكذلك لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (IDF) غير مستقرة أي تحتوي على جذر وحدة. لكن عند مقارنة قيم FDA و PP المحسوبة بعد اخذ الفرق الأول سواء بثابت أو بثابت واتجاه زمني مع قيم t الجدولية يتبين أنها معنوية إحصائياً أي أن السلسلة الزمنية للإنفاق العام والجباية والاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة. ومنه نقول أن المتغيرات قيد الدراسة للإنفاق العام (G) والجباية (T<sub>x</sub>) والاستثمار الأجنبي المباشر (IDF) متكاملة عند الدرجة الأولى أي (1)I.

<sup>1</sup>قيمة t الجدولية لاختباري FDA و PP عند المستوى بثابت -3.699871 عند مستوى الدلالة 1% و -2.97626 عند مستوى الدلالة 5% و -2.62742 عند مستوى الدلالة 10%، عند المستوى بثابت واتجاه -4.46789 عند مستوى الدلالة 1% و -3.64969 عند مستوى الدلالة 5% و -3.26145 عند مستوى الدلالة 10%. وقيمة t الجدولية لاختباري FDA و PP عند الفروق الأولى بثابت: -3.711457 عند مستوى الدلالة 1% و -2.981038 عند مستوى الدلالة 5% و -2.629906 عند مستوى الدلالة 10%، عند الفروق الأولى بثابت واتجاه: -4.356068 عند مستوى الدلالة 1% و 3.595026 عند مستوى الدلالة 5% و -3.23456 عند مستوى الدلالة 10%.

## الفرع الثاني: نتائج اختبار التكامل المشترك

بعدما عرفنا أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى نمر لاختبار التكامل المشترك لجوهانسن من أجل معرفة ما إذا توجد علاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل، ونتائج هذا الاختبار ملخصة في الجدول 12 كما يلي:

## جدول 14: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضيات: عدد المتجهات المتكاملة Hypothesized : Number of cointegration equations	اختبار الأثر Trace test		اختبار القيم الذاتية العظمى Maximum eigenvalue test	
	إحصائية الأثر Trace statistic $\lambda_{trace}$	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% Critical value	إحصائية القيم الذاتية العظمى Max-eigenvalue statistic $\lambda_{max}$	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% Critical value
None العدم	42.021*	29.797	26.108*	21.131
At most 1 على الأكثر 1	15.913*	15.494	12.284	14.264
At most 2 على الأكثر 2	3.629	3.841	3.629	3.841

المصدر: مخرجات برنامج 7 Eviews

\*: رفض الفرضية عند مستوى معنوية 5%.

يشير اختبار الأثر إلى وجود 2 علاقة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من خلال نتائج الجدول إن إحصائية  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لفرضية عدم وجود علاقة أو على الأكثر علاقة واحدة، ويشير اختبار القيم الذاتية العظمى إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة عند مستوى معنوية 5% حيث يتبين من الجدول إن إحصائية  $\lambda_{max}$  أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لفرضية عدم وجود علاقة للتكامل المشترك مما يمكن من رفض هذه الفرضية وقبول فرضية وجود علاقة واحدة. ومنه من خلال نتائج الاختبارين نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الجباية والإنفاق العام، بمعنى هناك علاقة خطية مستقرة على المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة.

## الفرع الثالث: نتائج طريقة المربعات الصغرى OLS

قمنا باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews7 لتقدير معاملات النموذج واختبارها، والنتائج ملخصة في الجدول 13 كما يلي:

## الجدول 15: نتائج طريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable : FDI المتغير التابع :

Sample : 1990-2016 العينة :

Observations : 27 عدد الملاحظات :

Variable	Coefficient	Std-Error	t-Statistic	Prob.
المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية-t	القيم المعيارية
C	0.2500995	0.93736	0.266806	0.7919
G	0.067127	0.033163	2.024153	0.0521
T <sub>x</sub>	-0.053292	0.019703	-2.704750	0.0124
R-squared	0.316235	Mean dependent var		0.859259
Adjusted R-squared	0.259255	F-statistic		5.549896
Durbin-Watson stat	1.464827	Prob (F-statistic)		0.01044

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه يمكننا كتابة معادلة الانحدار المقدر لتأثير الجباية والإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما يلي:

$$FDI = 0.25 + 0.067G - 0.053T_x \dots \dots \dots (8)$$

$$(0.266) \quad (2.0241) \quad (-2.7047)$$

من خلال معادلة الانحدار يمكننا تقييم النموذج من ناحيتين من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية لنعرف مدى قوته التفسيرية:

أولاً- من الناحية الاقتصادية: هناك علاقة معنوية وطردية (موجبة) بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام حيث نلاحظ أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.067 وحدة، وهذا غير مخالف للنظرية الاقتصادية التي تنص أن الزيادة في نفقات التجهيز والهيكلية بمعدل معين يساهم في جذب أو الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل معين. ومن

جهة أخرى نلاحظ أن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع الجباية علاقة معنوية وعكسية حيث إن الزيادة في الجباية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 0.053 وحدة، وهي علاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن ارتفاع نسبة الجباية بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثانيا- من الناحية الإحصائية:** بالنظر إلى معامل التحديد  $R^2$  نجد أنه يعادل 0.31 وهذا يعني أن 31% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجة عن التأثير الذي تمارسه السياسة المالية من خلال الجباية والنفقات العامة، وهو يفسر على أن 31% من التغيرات الحاصلة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحدث نتيجة للتغيرات في الجباية والإنفاق العام، وهي نسبة جد محددة خاصة بالنظر إلى نسبة معامل التحديد المعدل الذي يساوي 25.92%. وبناء على اختبار "F" يمكننا معرفة صلاحية النموذج ككل، حيث أن قيمة F المحسوبة تعادل 5.549 تفوق القيمة الجدولية ل (F) عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى معنوية النموذج.

إن الهدف من هذا التحليل القياسي هو معرفة مدى وجود علاقة تأثير بين متغيرات السياسة المالية (الجبائية والإنفاق العام) والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا ما تبين فعلا من خلال نتائج اختبار جوهانسن التي أفادت وجود هذه العلاقة في المدى الطويل، وكذلك نتائج طريقة المربعات الصغرى التي أكدت أن كلا من الإنفاق العام و الجباية يمارسان تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن الجباية لها علاقة عكسية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في حين الإنفاق العام له علاقة طردية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بالإضافة إلى هذا وجدنا أن هذين المتغيرين يفسران 31% فقط من التغير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هذا يعني أن هناك عوامل أخرى تفسر هذا التغير إلى جانب عناصر السياسة المالية ونذكر منها الاستقرار الأمني والاقتصادي معدل الانفتاح الاقتصادي، ونسبة البيروقراطية.....

## خلاصة الفصل

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية علاقة بمناخ الاستثمار وذلك من خلال السياسة الضريبية حيث تلعب الإعفاءات والامتيازات الضريبية (إعفاء، تخفيض، تأجيل...) دورا في تمييز الأقطار المضيفة للاستثمار الأجنبي بعضها عن بعض، وكذا السياسة الإنفاقية فهي الأخرى تعمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال نفقاتها الوظيفية والمتمثلة في الإنفاق الرأسمال البشري من خلال تكوينه وتدريبه...، ونفقاتها التحويلية مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لمنتجي نوع معين أو في منطقة معينة...، وكذا نفقاتها الرأسمالية والتي لهل التأثير المباشر على الاستثمار وذلك من خلال الإنفاق على البنى التحتية وتنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام باستثماره.

وفي دراستنا هذه فإن الجزائر تعمل من أجل تحقيق المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تهيئة الإطار القانوني والمؤسسي، حيث شكلت الجزائر ترسانة قوية من القوانين التي ترحب بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموع الحوافز والإعفاءات التي تضمنتها تلك القوانين، وكذا محاولة إزالة جميع القيود والعراقيل التي من شأنها أن تقف حائلا دون مجيء المستثمر الأجنبي.

وأكدت دراستنا القياسية مدى اثر هذه الجهود على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ انه وجدنا أن الإنفاق العام يزيد من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق وهذا بنسبة 0.067 لكل وحدة إنفاق إضافية، ونسبة 0.053 لكل وحدة ناقصة من الجباية، أي أن التوسع في الإنفاق العام خاصة النفقات الاستثمارية والحوافز الجبائية بما فيها الإعفاء الضريبي أو التخفيضات الضريبية من شأنها تشجيع أو زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ولكن يبقى على الجزائر القضاء على العوائق الأخرى التي تعيق الاستثمارات الأجنبية كقاعدة 51/49 والبيروقراطية وكذا توفير الخدمات الاجتماعية التي تضمن الرفاهية للمستثمر الأجنبي.

خالمة عالمة

## الخاتمة العامة

من خلال الدراسة يتضح جليا أنه لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل وتحقيق التنمية للأقطار، وأن جميع دول العالم على حد سواء لم تعد ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه خطر وشكل جديد من أشكال الاستعمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار. والدليل على ذلك التسابق والمنافسة التي ظهرت في الآونة الأخيرة بين الدول حتى المتطورة منها من أجل توفير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي للقيام باستثماره. إلا أنه وفي الجهة المقابلة لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية التي تفرزها تلك الاستثمارات الأجنبية، لذا وجب على الدولة المضيفة أن تتعامل مع هذا الاستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة وفق ما تريده أن يحدث من آثار ايجابية. كما أنه وحتى تستطيع هذه الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه، ولعل السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك المناخ، فترشيد النفقات العمومية (كأداة من أدوات السياسة المالية) وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار (نفقات التجهيز) يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجزير الدولة لاستقطاب المستثمر الأجنبي، وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير لأنها هي الأخرى تعمل لفائدة جلب المستثمر الأجنبي وإن كان ذلك بشكل غير مباشر فتحسين الإدارة وإزالة القيود والعراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة الجو الاستثماري. أما من الجهة الأخرى فنجد أن هناك وسيلة أخرى تساعد على جلب المستثمر الأجنبي ألا وهي الحوافز والامتيازات الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميز عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الإطار سعت كل من الجزائر لتحقيق ذلك المناخ المناسب لجذب المستثمر الأجنبي من خلال مجموع الإصلاحات (الاقتصادية، القانونية...) والمشاريع التنموية التي أطلقتها لتهيئة البنية التحتية.

## اختبار الفرضيات:

تتص الفرضية الأولى على أن الاستثمار الأجنبي أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور، وقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، وهذا إذا ما تم ترشيده وفق ما تريده الدولة المضيفة من نتائج ايجابية.

تتص الفرضية الثانية على أن السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الاقتصاد، وقد توصلنا إلى أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الحوافز الضريبية وكذا ترشيد النفقات الاستثمارية بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموازني.

تتص الفرضية الثالثة على أن السياسة المالية بعناصرها تلعب دور في حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق عبر الدول، وقد توصلنا إلى أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال عناصرها وكذا ترشيد حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق عبر الدول.

### النتائج:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.
- أن للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال آثاره الايجابية، إلا أنه كذلك قد يفرز آثارا سلبية لا بد للدولة المضيفة من الحذر منها.
- أن تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والقبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده ما لم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة المناخ المناسب له خاصة في ظل هذه المنافسة الشديدة على استقطابه.
- أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنية التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.
- أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب، وهذا ما أظهرته الدراسة التطبيقية، حيث لم تكن نفقات التجهيز ذات معنوية والتي من المفروض أنها هي التي تؤثر.
- لا يمكن رد ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأي قطر فقط إلى ضعف السياسة المالية، وإنما هناك عوامل أخرى مثل التوتر السياسي وانعدام الأمن والاستقرار، والتدهور الاجتماعي... الخ.
- أن السياسة المالية لها تأثير كبير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الإنفاق العام والجبابة خاصة النفقات الاستثمارية والحوافز الضريبية بما فيها الإعفاء الضريبي أو التخفيضات الضريبية من شأنها تشجيع أو زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أ. - الكتب:

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
2. أمينة عز الدين عبد الله وسهير محمود معتوق، المالية العامة، القاهرة، 2000.
3. باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
4. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي والسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.
5. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
6. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، قصر الصفا، الإسكندرية، 1995.
7. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير جامعة محمد بوضياف (المسيلة-الجزائر)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
9. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
10. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
11. عليز غدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
13. كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
14. لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول المينا، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2017.
15. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)، كلية الحقوق-جامعة الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004.
16. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 10-2010.
17. محمد طاقة، د.هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
18. محمود حسين الوادي وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
19. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

20. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة العامرية، الطبعة الأولى، 2006.
21. نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، 2016.
22. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.

## II. الرسائل الجامعية:

### أ- مذكرات الدكتوراه:

- داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002.
- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006.
- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013-2014.
- كبداني سيدس أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012-2013.

### ب- مذكرات الماجستير:

- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، تلمسان، 2010-2011.
- حروشي جلول، الضغط الضريبي في الجزائر 1993-1999، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر " حالة الجزائر 1994- 2004"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007.
- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، الجزائر، 2010-2011.

- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 1994-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: مالية دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007.

#### ت- مذكرات الماستر:

- فتيحة حضري، مساهمة الشراكة الأوروبية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، فرع مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013.

#### III. المجلات:

- بلعيد بلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002.
- زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005.
- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
- ناصر مراد، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، 2004.

#### IV. المؤتمرات والملتقيات:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة سنة 2008، سبتمبر 2009.
- بن علي عزون وعبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة "بين ابن خلدون ولافر"، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

## الملخص

تعتبر السياسة المالية عن مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة، والسياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة. يختلف دور السياسة المالية في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في المجتمع، وكعينة من هذه النظم المختلفة اخترنا إجراء دراسة حول السياسة المالية في الجزائر ومدى تأثيرها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. للكشف عن طبيعة التأثير بين هذين المتغيرين قمنا بصياغة نموذج خطي واستخدامنا بيانات من السياسة المالية وبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وبرنامج Eviews 7.

أظهرت نتائج دراستنا وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرات السياسة المالية (الجباية والإنفاق العام) والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن الجباية لها علاقة عكسية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في حين الإنفاق العام له علاقة طردية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إلا أن هذين المتغيرين يفسران 31% فقط من التغير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هذا يعني أن هناك عوامل أخرى تفسر هذا التغير إلى جانب عناصر السياسة المالية ونذكر منها الاستقرار الأمني والاقتصادي معدل الانفتاح الاقتصادي، ونسبة البيروقراطية.....

ولهذا نرى ان على الجزائر القضاء على مختلف العوائق التي تضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية كقاعدة 51/49 والبيروقراطية وكذا توفير الخدمات الاجتماعية التي تضمن الرفاهية للمستثمر الأجنبي.

### الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق العام، الجباية، الجزائر.

## **Abstract**

Financial policy reflects a set of measures and decisions used by the financial authorities to renew the fiscal activity of the State, and fiscal policy as one of the constituent parts of economic policy plays an important role in bringing foreign direct investment through its various instruments such as public expenditure and public revenues. The role of fiscal policy in economic life varies according to the economic systems and politics prevailing in society. As a sample of these different systems, we chose to conduct a study on the fiscal policy in Algeria and its impact on attracting foreign direct investment. To determine the nature of the effect between these two variables, we have formulated a linear model and used data of Fiscal Policy, and FDI data, which we analyzed using Eviews 7.

The results of our study showed a long-run relationship between the variables of fiscal policy (tax and public spending) and foreign direct investment in Algeria. The results also indicate that percentage of tax is inversely related to the flow of foreign direct investment to Algeria, while public expenditure has a direct (positive) relationship with the flow of foreign direct investment to Algeria, these results correspond to economic theory. However, these variables account for only 31% of the change in FDI inflows. This means that there are others factors that explain this change along with the elements of fiscal policy, such as the security, economic stability, the proportion of economic openness, bureaucracy.....

Therefore, we believe that Algeria must eliminate the various obstacles that weaken the flow of foreign investments as a rule 49/51 and the bureaucracy as well as the provision of social services that guarantee the welfare of the foreign investors.

## **Keywords:**

**Financial Policy, Direct Foreign Investment, Public Expenditure, Collection, Algeria**